

# الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المجموعة العربية  
للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة



## نبذة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للقابض المالىة والمسابة

### أساس المجموعة وتنظيمها:

أسست المجموعة العربية للأجهزة العليا للقابض المالىة والمسابة سنة 1976 وفقاً لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976. وقد أقيمت هذه اللوائح وحل محلها النظام الأساسي للمجموعة الذي قد تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

### أهداف المجموعة:

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان القابض المالىة بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه القابض في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة اللازمة إلى الدول العربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للقابض المالىة والمسابة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال القابض المالىة.
- العمل على نشر الوعي القابض في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المجموعة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للقابض المالىة "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال القابض المالىة.
- السعي لتكليف المجموعة بتسمية هيئات القابض المالىة التي تتولى مراقبة حسابات جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الدول العربية والعمل على رفع مستوى القابض فيها.

### أعضاء المجموعة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للقابض المالىة والمسابة في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المجموعة.

### البنية التنظيمية للمجموعة:

- الجمعية العامة.
- المجلس التنفيذي (ويرأسه حالياً الجهاز المركزي للقابض المالىة والمسابة بالجمهورية اليمنية).
- الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أميناً عاماً للمجموعة).

### نشاط المجموعة:

عقدت المجموعة إلى حد الآن، مؤتمرها التأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمر الثاني في السنة نفسها بالرياض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983. وبعد إقرار النظام الأساسي الجديد، عقدت الجمعية العامة للمجموعة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الثانية في أبو ظبي سنة 1986، ودورتها العادية الثالثة في الخرطوم سنة 1989 ودورتها العادية الرابعة في طرابلس سنة 1992، ودورتها العادية الخامسة في بيروت سنة 1995 ودورتها العادية السادسة في القاهرة سنة 1998، ودورتها العادية السابعة بالرباط سنة 2001 ودورتها العادية الثامنة بعمان سنة 2004، كما عقدت دورتها العادية التاسعة بصنعاء سنة 2007 وستعقد دورتها العاشرة بالملكة العربية السعودية يومي 26 و27/10/2010.

## القابض المالىة

مجلة نصف سنوية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للقابض المالىة والمسابة.

### اللجنة الدائمة لشؤون المجلة

- الأمانة العامة للمجموعوعـــــة.
- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية.
- ديوان القابض المالىة والإدارية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالىة بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للقابض والمسابة بالجمهورية اليمنية.

### هيئة تحرير هذا العدد

- معالي السيدة/ فائزة الكافي، الأمين العامة للمجموعوعـــــة، رئيسة
- السيد/ أحمد عبد الجليل العفيشات (ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية)
- السيد/ مجدي لافي متلاني (السلطة الوطنية الفلسطينية)
- السيد/ خالد عبد السلام قنص (اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالىة بالجمهورية العظمى)
- السيد/ محمد حمزة علي سالم (الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية)
- السيدة/ منال سعيد محمد السيد صالح ( " " " " " )
- السيد/ علي محمد الجوفسي (الجمهورية اليمنية)
- السيد/ خالد علي زهـــــرة ( " " )
- السيدان/ رضوان برق الليل وخميس الحسني (الأمانة العامة للمجموعة العربية).

### عنوان المجلة

مقر الأمانة العامة للمجموعة: شارع الطيب المهيري، عدد87، الطابق الأول - البلفدير، 1002 تونس - الهاتف: 71780040- الفاكس: 71780029 (00216)  
العنوان الإلكتروني: [www.arabosai.org](http://www.arabosai.org) - البريد الإلكتروني: [arabosai@topnet.tn](mailto:arabosai@topnet.tn)

### الصفحة

### محتويات العدد

- 1 - كلمة العدد
- 3 - الافتتاحية
- 4 - مقال
- 7 - المقال المحرر
- 14 - المقال المحرر
- 20 - المقال المحرر
- 25 - إصدارات جديدة
- 32 - نشاطات التدريب
- 35 - أخبار المجموعة
- 38 - أخبار الأجهزة الأعضاء
- 46 - مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة القابضية
- 47 - شروط ومعايير النشر في مجلة " القابض المالىة "
- 48 - قسيمة اشتراك في مجلة " القابض المالىة "

## للرقابة المالية والمحاسبة

إعداد معالي المستشار/ علي عمر الحسناوي

أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية

بالجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

والأمين العام لمنظمة الافرواسي

عقب الأزمات المالية والاقتصادية المتوالية والتي انطلقت في معقل الدول المتقدمة وفي أبرز الشركات العملاقة والأكثر ربحية لتتسع حلقاتها وتمتد لتشمل بعض الدول وفضاءات اقتصادية مجتمعة، عاد العالم ليللم أواقه وينظر في أسباب هذه الأزمات وطرق مكافحتها ولم يختلف اثنان على أن أغلب هذه الانهيارات كانت بسبب الفساد الإداري والمالي والمحاسبي. ويرتبط هذا الأمر في جانب كبير منه إلى دور أجهزة المراجعة المالية ومكاتب المحاسبة المالية من خلال التأكيد على صحة المعلومات الصادرة عن تلك المؤسسات.

ومن جانب آخر، فإن السيطرة المطلقة لبعض المدراء التنفيذيين على سير الأمور الإدارية والمالية في تلك المؤسسات جعلت من مهمة مجالس الإدارة ولجان المراجعة مجرد آليات شكلية لا تعكس واقع الحال.

وعليه ونحو معالجة تلك الثغرات ظهر مفهوم الحوكمة كمصطلح يهدف إلى تفعيل الأداء وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية بما يمنع التلاعب ويضمن المصدقية في المعلومات بشكل يحقق الشفافية ويعزز المساءلة.

وتباعاً زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت حالياً من أهم أسس إقامة المؤسسات والوحدات الاقتصادية بغض النظر عن أصل ملكيتها أو طبيعة إنشائها أو حجم أعمالها. ولا مناص لأجهزتنا الرقابية من تولي زمام الأمور وتفعيل أدائها من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة في كافة الجهات الخاضعة لمراجعتها وبالشكل السليم والفعلي.

وإنّ هذا الاهتمام لا ينطلق من مجرد التقليد أو مجازاة واقع الحال بقدر ما ينبع عن وعي كامل بأهمية الحوكمة والنتائج الإيجابية المتأتية عن الالتزام بها، حيث تحقق الحوكمة المصدقية اللازمة في البيانات والمعلومات وتساهم في حماية الأموال والممتلكات العامة وفي ذلك ضمان حقيقي للشفافية والتي بدورها تحقق المساءلة الفعالة التي تكفل حقوق كافة الأطراف المعنية وتنعكس على زيادة قيمة تلك المؤسسات وبالتالي تنمية اقتصاد المجتمع.

وترتكز الحوكمة على مقومات أساسية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- وجود قوانين ولوائح تهتم بضبط الأداء الإداري والمالي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- وجود مجموعة فنية مستقلة عن الإدارة التنفيذية تهتم بمتابعة الأداء الإداري والمالي بالوحدة الاقتصادية.

- هيكل يحدد بشكل واضح السلطات والمسؤوليات ويكون قابلاً للتطبيق بشكل فعلي.

- نظام جيد للمعلومات يسمح بإصدار التقارير اللازمة عن أداء الوحدة.

- أجهزة رقابة مستقلة استقلالاً كاملاً عن الجهة محل المراجعة.

ومن ذلك يتضح أهمية الحوكمة ودورها في تحقيق الشفافية والعدالة من خلال تفعيل المساءلة المبنية على معلومات صحيحة وموثوقة وبطبيعة الحال سيكون القرار المتخذ صحيحاً باعتباره مبنياً على مدخلات صحيحة.

وفي الختام فإن لأجهزتنا العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً مهماً في تفعيل الحوكمة من خلال تبني منهج مراجعة النظم وتحقيق الرقابة الشاملة، كما لا يفوتنا الإشارة إن أجهزتنا لا تمثل استثناء عن القاعدة وهي معنية بتفعيل الحوكمة داخل هيكلها التنظيمي ومنهاج عملها.

## نحو أداء حكومي متميز

إن عملية الرقابة هي وظيفة إدارية مستمرة ومتجددة يتم من خلالها التحقق من أن الأداء يتفق والقوانين والأنظمة والأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك من خلال وضع مؤشرات يتم من خلالها قياس درجة النجاح في تحقيق هذه الأهداف من أجل العلاج والتصحيح والوصول في نهاية المطاف إلى حماية المال العام.

وتسعى العديد من الأجهزة الرقابية إلى إتباع أساليب حديثة ومتطورة في الرقابة وخصوصا في ظل التطورات السريعة والمستحدثة في أنظمة المؤسسات وانتقالها من مرحلة تأسيس النظام إلى مرحلة الأداء المتميز.

ومن هنا يأتي دور هذه الأجهزة في الانتقال من مراحل الرقابة الداخلية والخارجية والسابقة واللاحقة إلى مرحلة الرقابة بناء على أساليب النماذج الإدارية المتكاملة للبناء المؤسسي والتي تعمل على تنمية وتطوير أنظمة العمل وتحديثها ورفع كفاءتها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية في المؤسسة والعمل على تبسيط الإجراءات وترشيد التصرف في المؤسسات العامة، وتشجيع التعلم والتطور والتسلح بالمعرفة كونها المصدر الدائم للأفكار المبدعة القادرة على إحداث التغيير.

وكتجربة أولى في أجهزة الرقابة المالية والإدارية على المستوى العربي، قام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين باعتماد نموذج التميز الأوروبي ساعيا إلى تعميم ونقل هذه التجربة إلى جميع مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. وهذا النموذج مبني على منهجية المنظمة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)، والذي أصبح إطارا علميا معمولا به في العديد من دول العالم لأغراض تقييم وتقييم أداء المؤسسات العامة والخاصة.

ويتم تقييم المؤسسات بناء على مؤشرات محددة بعيدة كل البعد عن الانطباعات والآراء الشخصية، يتم من خلالها قياس مدى التزام هذه المؤسسات بتطبيق معايير التميز وتحقيق النتائج عن طريق إعطاء علامة محددة لكل معيار تقاس وفق منطقية تسمى الرادار (RADAR) وهي اختصار لكلمات وعناصر القياس وهي النتائج والمنهجيات والتطبيق والمراجعة والتحسين. وبناء على عملية التقييم تحصل المؤسسة على علامة ضمن المدى العالمي (0 - 1000)، وحصل ديوان الرقابة المالية والإدارية على الدرجة الأولى في سلم التميز ويسعى للوصول إلى الدرجة الثانية للتميز، وهي "معرفة بالتميز" مع نهاية العام 2010.

ويعمل الديوان حاليا على تعميم هذه التجربة على جميع مؤسسات السلطة وفق برنامج "فلسطين للأداء الحكومي المتميز"، والذي تنبثق عنه جائزة رئيس دولة فلسطين للأداء الحكومي المتميز، كمشروع مقترح من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية. وسعيا من هيئة تحرير المجلة إلى التعريف بكل ما يستجد من تطورات في رفع كفاءة أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ارتأت هيئة التحرير التطرق إلى تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التميز لأهميتها وتدعو الأجهزة الأعضاء إلى الإطلاع عليها وموافاتها بكل جديد في هذا المجال تعميما للفائدة.

والله ولي التوفيق

هيئة تحرير المجلة

## مخاطر المراجعة مفهومها وأنواعها وأهمية تقديرها

إعداد: معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

يقوم مراقب الحسابات بأداء مهامه في ظل عدم تأكد تتمثل أهم صورها فيما يلي :

- عدم تأكد يتعلق بفعالية أدلة المراجعة، نظرا لأن أغلب هذه الأدلة مقنعة ولكنها ليست حاسمة.
- عدم تأكد يتعلق بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة في منع التحريفات أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.
- عدم تأكد يتعلق باحتواء القوائم المالية على تقديرات محاسبية، تتطلب استخدام الحكم الشخصي المهني بشأنها.
- عدم تأكد يتعلق بالمراجعة على أساس العينة.
- وتنطوي ظروف عدم التأكد هذه على مخاطر، وهي ما يطلق عليها مخاطر المراجعة.
- وهناك العديد من التعريفات لمخاطر المراجعة Audit Risk تتفق جميعها على أنها هي المخاطر المترتبة على قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي غير سليم على قوائم مالية تتضمن تحريفات جوهرية. ويتم تقسيم أو تصنيف أنواع مخاطر المراجعة من عدة زوايا تتمثل أهمها فيما يلي :

### 1- تقسيم مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها الأساسية:

وطبقا لهذا التقسيم تصنف مخاطر المراجعة إلى ثلاثة أنواع هي:

- المخاطر المتأصلة (الملازمة) Inherent Risk: وهي المخاطر المتمثلة في قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات للتحريف، والذي قد يكون جوهريا سواء بمفرده أو عند إضافته إلى غيره من التحريفات في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، وذلك بافتراض عدم وجود ضوابط (إجراءات) للرقابة الداخلية خاصة بهذا الحساب أو نوع العملية.
- مخاطر الرقابة Control Risk: وهي المخاطر الناتجة عن حدوث تحريف في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، والذي قد يكون جوهريا سواء بمفرده أو عند إضافته إلى غيره من التحريفات في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، ولا يمكن منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من خلال نظام الرقابة الداخلية.
- مخاطر الاكتشاف Detection Risk: وهي المخاطر المتمثلة في إجراءات المراجعة التي تقود مراقب الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود تحريف في رصيد أحد الحسابات أو في نوع معين من المعاملات، في الوقت الذي يكون فيه هذا التحريف موجودا ويكون جوهريا سواء بمفرده أو إذا اجتمع مع التحريفات في أرصدة الحسابات أو المعاملات الأخرى.

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، فكلما انخفضت درجة المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة التي يعتقد مراقب الحسابات بوجودها، زادت مخاطر الاكتشاف التي يقبلها والعكس.

## 2- تقسيم مخاطر المراجعة من حيث مدى تحكم مراقب الحسابات فيها:

وطبقاً لهذا التقسيم تصنف مخاطر المراجعة إلى:

- مخاطر تخرج عن نطاق التحكم المباشر لمراقب الحسابات:

وهذا النوع من المخاطر يعتبر إلى حد ما معبراً عن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

- مخاطر تدخل في نطاق التحكم المباشر لمراقب الحسابات وتنقسم إلى نوعين هما:

\* مخاطر متعلقة بالعينة: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة أن يكون الاستنتاج الذي توصل إليه مراقب الحسابات استناداً على فحص العينة مختلفاً عن الاستنتاج الذي كان يمكنه الوصول إليه إذا قام بإجراءات المراجعة على كافة المفردات التي يتكون منها مجتمع العينة.

\* مخاطر غير متعلقة بالعينة: وتتمثل في فشل مراقب الحسابات في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل الناتجة عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبار.

## 3- تقسيم مخاطر المراجعة من حيث مستوى تحديدها:

وطبقاً لهذا التقسيم تصنف مخاطر المراجعة إلى نوعين هما:

- مخاطر المراجعة الشاملة: أي المخاطر على مستوى القوائم المالية.

- مخاطر المراجعة الفردية: أي المخاطر على مستوى الحسابات التفصيلية أو العمليات التي تتضمنها القوائم المالية.

## 4- تقسيم مخاطر المراجعة من حيث مصدرها:

وطبقاً لهذا التقسيم تصنف مخاطر المراجعة إلى نوعين هما:

- مخاطر طبيعية: وهي تلك المخاطر التي تكون مصاحبة لأي نشاط اقتصادي، ويختلف مستوى هذه المخاطر بحسب طبيعة هذا النشاط وحجم المنشأة وشكلها القانوني ونوعية المنتجات التي تقدمها، وحصتها في السوق وغير ذلك.

- مخاطر غير طبيعية: وهي تلك المخاطر التي تنشأ عن التحريفات في القوائم المالية سواء تلك الناتجة عن الأخطاء (فعل غير متعمد) أو الناتجة عن الغش أو التدليس (فعل متعمد).

## 5- تقسيم مخاطر المراجعة من حيث درجة أو مستوى المخاطر:

وطبقاً لهذا التقسيم تصنف مخاطر المراجعة إلى نوعين هما:

- مخاطر عادية: ويوجد هذا النوع من المخاطر في جميع عمليات المراجعة، حتى وإن قام المراقب ببذل العناية المهنية الواجبة، وقام بتخطيط عملية المراجعة وتنفيذ إجراءاتها وتقويم نتائجها بطريقة، حيث سيظل هناك دائماً احتمال وجود تحريفات لا يتم اكتشافها.

- مخاطر غير عادية:

ويوجد هذا النوع من المخاطر، نتيجة وجود ظروف خاصة بالمنشأة محل المراجعة، مثل وجود مشكلات خاصة بطبيعة نشاط المنشأة، أو دخول المنشأة في منازعات قضائية، أو وجود ضعف في إدارة المنشأة أو في نظام الرقابة الداخلية، أو وجود مشكلات في السيولة، أو الاعتماد المتزايد على واحد أو مجموعة محدودة من المنتجات أو العملاء أو الموردين.

هذا وقد نصت معايير المراجعة الدولية والأمريكية على أنه يجب على مراقب الحسابات أن يخطط لعملية المراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأي سليم على القوائم المالية.

ومن ثم يجب على مراقب الحسابات تقدير تلك المخاطر وأخذها في الاعتبار سواء عند تخطيط عملية المراجعة أو عند تحديد إجراءاتها أو عند تقييم أدلة المراجعة.



جمهورية  
مصر  
العربية

## الأجهزة العليا للرقابة ومكافحة الغش والفساد

مقال  
محرر

إعداد: حنان محب حسن حبيب

رئيس شعبة المكتب الفني

بالإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات

### مقدمة:

مما لاشك فيه أن للأموال العامة أهمية خاصة في حياة أي دولة لما لها من دور أساسي في تنمية المجتمع وتحقيق طموحاته وآماله. فالأموال العامة لها أثرها الملموس في نهضة الدولة وتقدمها فمن خلالها تستطيع الدولة إنجاز مشروعاتها الكبرى وتنفيذ خطط تنميتها وبناء مستقبلها، بل إن الأموال العامة هي العصب الرئيسي لقيام الدولة بدورها الأساسي وممارسة أوجه نشاطاتها المختلفة وتحقيق آمال شعبها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والفساد يعد من الأمراض الاجتماعية البغيضة التي تؤدي إلى تدمير المبادئ الأخلاقية للمجتمع، فضلاً عما يشكله الغش والفساد من عائق أساسي أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن ظاهرة الغش والفساد لم تكن حكراً على الدول والمجتمعات النامية فقط، بل عانت منها كثيراً المجتمعات المتقدمة أيضاً، وفي ذلك يقول رئيس منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد "أنه خلافاً للرأي السائد فإن الفساد في الدول الصناعية أكبر منه في الدول النامية، إلا أنه قد يكون في البلاد المتقدمة خاضعاً للسيطرة والمساءلة بسبب توافر مؤسسات رسمية وأهلية تراقب وتساؤل وتحاسب مرتكبي حالات الغش والفساد.

وقد ورد في توصيات المؤتمر السادس عشر للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" والذي أقيم في أوروغواي عام 1998 عن هذا الموضوع "أن الأجهزة العليا للرقابة المالية تتفق على أن الغش والفساد يمثلان مشكلة هامة تتأثر بها جميع البلدان ولكن بدرجات متفاوتة وأنه باستطاعة تلك الأجهزة بل من واجبها أن تسعى إلى إيجاد بيئة لها تحارب الغش والفساد" وذلك من خلال عدة محاور.

1- السعي لتوفير مستوى ملائم من الاستقلالية المالية والإدارية للأجهزة الرقابية.

2- معالجة الخلل بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في الجهات الحكومية.

3- التركيز على رقابة الأداء.

4- تبني أخلاقيات مهنة الرقابة والتزام المدققين بالمعايير الأخلاقية التي توجتها مهنة التدقيق والرقابة المالية.

ومن ناحية أخرى فإن العلوم الإدارية قد استقرت على أن الرقابة هي أحد العناصر الأساسية في نجاح أي عمل إداري، كما استقرت على أن التنسيق والاتصال هما من أهم عناصر نجاح أي عمل إداري، هذا بالإضافة إلى باقي تلك العناصر من تنظيم وتخطيط وقيادة وإشراف.

وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال خمسة محاور كالتالي:

### ثانياً: المقصود بالغش (التلاعب) ومجالاته وآثاره:

- دفع رشاي وعمولات لتسهيل تنفيذ الأعمال والإجراءات.
- عدم إتباع الإجراءات الصحيحة في ترسية مناقصات الأعمال.
- إبرام معاملات مع الأطراف من ذوي العلاقة وإبرام عقود وأعمال بقيم تفوق القيم العادلة.
- الحصول على عمولات ورشاي مقابل الشراء والتعاقد مع مورد أو مقاول معين.
- عدم العدالة في شغل الوظائف الشاغرة بالوحدة الاقتصادية وترشيح بعض الأفراد من ذوي العلاقة لوظائف معينة.
- التكتل الإداري في الهيكل التنظيمي بين الأفراد ذوي العلاقة، مما يضعف فرص الرقابة على الأنشطة ويسهل وجود تلاعب في ممتلكات وموارد الوحدة الاقتصادية.
- استخدام واستهلاك واستنفاد موارد وإمكانات الوحدة الاقتصادية في المجالات الشخصية لمسؤولين أو ذويهم مما يترتب عليه زيادة أعباء ومصروفات الوحدة الاقتصادية، دون أن يعود ذلك بالنفع على المشروع أو زيادة إيرادات وأرباح الوحدة الاقتصادية.
- ومن أهم آثار اتباع طرق وأساليب الفساد أنه يؤدي إلى تحقيق الوحدات الاقتصادية خسائر وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرتها على الاستمرار في دنيا الأعمال، وقد يترتب على ذلك انهيار البعض منها، وفي مجمل النتائج قد يحدث خلل عام في أنشطة المجتمع الاقتصادي بوجه عام مما يؤدي إلى تراجع في معدلات التنمية.
- 3- تحرير فواتير مبيعات لتحقيق رقم أعمال معين، وذلك بعد التعامل مع الغير والبيع بدون فواتير مبيعات ثم تصميم حجم ورقم الأعمال المرغوب في الإفصاح عنه للأجهزة الرقابية وتحرير فواتير مبيعات بما يتفق ورقم الأعمال المرغوب في الإفصاح عنه.
- 4- التلاعب في عدد وكمية الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بهدف السطو على جزء منها.
- 5- التلاعب في تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة: تمثل الأصول الثابتة الملموسة والأصول غير الملموسة القاعدة الأساسية للمنشأة وبصفة خاصة في شركات القطاع الصناعي وكذلك قطاع الاستثمار السياحي والعقاري نظراً لارتفاع قيمها مقارنة بباقي بنود استخدامات الأموال. وقد يحدث التلاعب في تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة في المجالات الآتية:
  - التلاعب في رسملة فوائد تمويل شراء الأصول الثابتة دون توافر شروط الرسملة.
  - التلاعب في معالجة العمرات الجسيمة (التلاعب في معالجة النفقات الرأسمالية) للأصول الثابتة.
  - التلاعب في تغيير العمر النافع المقدر للأصول الثابتة.
  - التلاعب في معالجة فروق أسعار العملات الأجنبية.

- التلاعب في تقدير مجمع خسائر نقص القيمة للأصول غير الملموسة (التلاعب في تقدير القيمة المتوقعة الإستردادية للأصل غير الملموس).

- التلاعب في تقدير العمر الافتراضي للمنافع الاقتصادية المقدرة للاستفادة من الأصل غير الملموس.

6- التلاعب في تطبيق السياسات المحاسبية.

- التلاعب في تطبيق سياسة تقييم المخزون.

- التلاعب في تطبيق سياسة تقييم الاستثمارات المالية بغرض التداول.

- التلاعب في تطبيق سياسة تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.

7- التلاعب في التقديرات المحاسبية :

- التلاعب في تقدير مخصص المطالبات والمنازعات وتقدير الالتزامات المتوقعة بشكل صحيح بغرض التحكم في حجم الأرباح.

- التلاعب في رد بعض المخصصات بما لا يتفق وحقيقة الأمور.

- التلاعب في تقدير المراكز الصحيحة للعملاء بدقة وعدم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها بشكل صحيح مما يؤثر على الزيادة في أرباح الفترة الحالية.

- التلاعب في تقدير الالتزامات الضريبية المتوقعة وبصفة عامة فإن عمليات التلاعب والغش في القوائم المالية تؤدي إلى أن المعلومات التي تحتوي عليها هذه القوائم تكون غير صحيحة. ومن أهم هذه التأثيرات ما يلي :

- عدم التعبير وقياس الأرباح المحققة بشكل صحيح.

- عدم التعبير عن الأصول بشكل صحيح.

- عدم التعبير عن الالتزامات بشكل صحيح.

- عدم التعبير عن قيم حقوق الملكية بشكل صحيح.

ويتضح لنا مما سبق أن عمليات الغش والتلاعب قد تؤدي في النهاية إلى انهيار الوحدة الاقتصادية وضياع حقوق ملكيتها.

### ثالثاً: بعض التوصيات لتدعيم وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية للحد من الغش والفساد:

1- إعداد وتوثيق دليل الإجراءات والنظم الداخلية الواجب اتباعها لكل عملية وتوضيح النماذج والمستندات المستخدمة وكذا كيفية إعدادها وتداولها بين الإدارات والأقسام المختلفة وذلك بطريقة بسيطة من خلال خرائط تدفق لهذه البيانات والمستندات يسهل معها توصيل المعلومة للقائمين بتنفيذ هذه الإجراءات.

وبعد هذا التوثيق بمثابة المراجع أو الإجراءات في الوحدة الذي ينظم العمل والعلاقات بين الإدارات المختلفة المعنية في تنفيذ أي معاملة في سبيل مزاولة الوحدة لنشاطها. ومن البديهي أن يتم وضع هذا الدليل لكل إدارة على حده، فهناك دليل للإجراءات يخص الإدارة المالية وآخر للتسويقية أو التجارية وغيره لإدارة العمليات أو الشؤون الفنية .. إلخ. وقد كان في السابق يتم الاعتماد على مجموعة تعليمات وقرارات إدارية تنظم تنفيذ الأداء.

ثم تطور الأداء ليتم تجميع هذه التعليمات في كتيبات ثم مجلدات على مستوى الوحدة، أما الآن فيتم استغلال الإمكانيات المتاحة لبرامج الحاسبات الإلكترونية بتسجيل دليل الإجراءات الخاص بكل إدارة مع ترتيب خطوات الإجراءات وعلاقتها بالإدارات الأخرى بما يكفل تحقيق الرقابة الذاتية دون تداخل الإجراءات أو تعارضها. وما من شك في أنه كلما أحكم هذا التوثيق كلما قلت فرصة إصدار الأوامر الشفهية التي تتأثر بالآهواء والمصالح ومن ثم تقل فرص حدوث الغش والفساد.

2- أهمية الاعتناء بالعنصر البشري وتنمية قدراته لأنه العنصر الرئيسي اللازم لنجاح أي نظام للرقابة الداخلية. لذا يجب تنظيم دورات تدريبية بصفة مستمرة مع شرح وافي وميسر ومبسط لتوضيح أهمية الدور الذي يلعبه كل منهم وعلاقة هذا الدور بدور زملائه في الإدارة والأقسام الأخرى. فموضوعنا بالفعل مثل مباراة بين فريق يهدف إلى اختراق نظام المراقبة الداخلية لتحقيق أهداف شخصية متمثلة في مكاسب غير مشروعة وفريق يهدف إلى الفوز - الذي يتمثل هنا في القضاء على الغش والدفاع- وسدّ الثغرات لعدم إتاحة أي فرصة للفريق الآخر لاختراقها والفوز بأداء متميز ورقابة ذاتية تحقق كفاءة في الاستغلال الأمثل للإمكانيات دون إهدار وتحقيق النتائج المستهدفة منه.

3- تشكيل لجنة دائمة للسياسات والنظم تعقد اجتماعاتها على فترات دورية تكون مهمتها متابعة تنفيذ الإجراءات وباقي عناصر أنظمة المراقبة الداخلية وملاحظة أي قصور قد يحدث وتلقي المقترحات من الموظفين التنفيذيين ودراستها وتقديم مقترحاتهم لتطوير هذه النظم بما يتلاءم مع الظروف المستحدثة، وكذا متابعة توصيات مراقب الحسابات الخارجي وتوصيات المراجعة الداخلية في شأن أنظمة الرقابة الداخلية، ويراعى اختيار أعضاء اللجنة من العناصر المتميزة من كل إدارة وممن يتمتعون بسمعة طيبة.

4- يجب أن يكون نظام المراقبة الداخلية فوق الجميع أي أقوى من الأشخاص والمسؤولين ويتم تطبيقه في كل المعاملات وعلى كل المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي لأي وحده.

5- الاتصال الدائم والتنسيق مع المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط أو المؤسسة التي تهيم على القطاع وسياساته خاصة في شأن اتخاذ قرارات لعقاب من تثبت إدانته في أعمال غش من مقاولين أو موردين أو عملاء أو عاملين.

6- الاهتمام بتطوير أداء المراجعة الداخلية باعتباره أحد عناصر أنظمة المراقبة الداخلية وذلك من خلال الآتي:

أ- توفير الاستقلالية لأفرادها في أداء عملهم بقدر الإمكان بتبعية المباشرة لأعلى مستوى إداري للوحدة (رئيس مجلس الإدارة مثلاً).

ب- تنمية مهارات أفراد المراجعة الداخلية والاهتمام بهم ومساعدتهم في الالتحاق بالجمعيات والمعاهد المهنية للمراجع الداخلي بما يكفل لهم الإطلاع على أحدث الأساليب لأداء عملهم وآخر التطورات وكيفية اكتشاف أعمال الغش ومساعدتهم في الالتحاق بدورات داخلية وخارجية في مجال عملهم.

ج- الاتصال الدائم والتنسيق مع مراقب الحسابات الخارجي ومتابعة الملاحظات الواردة بتقريره وتقارير أية أجهزة رقابية لتلافي ومعالجة هذه الملاحظات.

د- التنسيق الدائم بين إدارات المراجعة الداخلية بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع أو النشاط وإجراء اجتماعات دورية لتبادل الخبرات.

7- أهمية إجراء التحليل المالي بمهارة وإيجاد العلاقات بين البيانات المالية المرتبطة ببعضها وذات العلاقات السببية الوثيقة مع الاستفادة ببيانات حسابات التكاليف ومراكز المسؤولية.

8- تبكير إحكام الرقابة على المشروعات قبل الدخول في مرحلة التنفيذ، حيث أن هذه المشروعات وفترات تنفيذها من أخطر المراحل وأخصب المجالات لأعمال الغش والفساد ولذلك يمكن تدعيم إجراءات التنفيذ والبت في المشروعات بتشكيل لجان بمجرد اقتراح بعض المشروعات على إدارة الوحدة تكون مهمتها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ويكون لها الحق في الاستعانة ببيوت الخبرة ذات السمعة الطيبة، ويراعى توافر الخبرة العملية والعلمية والكفاءة في أعضاء هذه اللجنة، وكذا تمثيلهم للإدارات الفنية والهندسية والمالية والاقتصادية والتسويقية. كما يمكن تمثيل بعض الجهات الرقابية الممثلة للدولة في هذه اللجان، ويتم تحديد إجراءات وخطوات المهام المكلفة بها هذه اللجنة بكل دقة كحد أدنى بما يكفل توفير المعلومات الكافية عن دراسات السوق الداخلي والخارجي للمنتجات والخدمات ومدى تكامل هذه المشروعات مع باقي الوحدات وأنشطتها وبرنامج التنفيذ وكيفية التمويل وأعبائه والعوائد المتوقعة منه، مع ضرورة توثيق هذه المعلومات مستندياً كلما أمكن ذلك وبيان مصادر هذه المعلومات وقابليتها للتحقيق للتأكد من جدية وواقعية هذه الدراسة.

9- تأمين مستندات الوحدة ذات الأهمية وذات الطبيعة الخاصة وإحكام الرقابة على تداولها واستخدامها وتحديد الأشخاص الذين لهم الحق في استخدامها وعدم صرف كميات كبيرة منها ومراعاة تصميمها بشكل يصعب معه تزويرها أو تقليدها وترقيمها بأرقام سلسلة مطبوعة والالتزام بترتيب التسلسل عند الاستخدام. وفي حالة إلغاء أي نسخة منها يتم الاحتفاظ بأصل هذا المستند وبيان أسباب الإلغاء.

10- تحديد السلطات المالية الخاصة باعتماد التسويات المالية والتحويلات بين المركز الرئيسي والفروع واقتصارها على مستويات إدارية محددة ولأشخاص يتمتعون بسمعة طيبة وكفاءة.

#### رابعاً: دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الغش والفساد:

- يجب أن تكون المخرجات الرقابية معززة بالتوصيات العملية القابلة للتطبيق وأن يراعى فيها مبدأ الموازنة بين التكلفة والمنفعة والتي تؤكد أيضاً على تفعيل وظيفة المساءلة العامة.

- وجود آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات والمساءلة لتحقيق الفوائد المستوحاة منها.

- التعامل مع الحسابات الختامية للدولة من منظور تحليلي يستند إلى الوقوف على أسباب الانحرافات بين المبالغ المقدرة والفعلية وإبداء ملاحظاتها ورأيها المهني حول هذه الحسابات وإدراج التوصيات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية في هذا الشأن.

- ضرورة التزام مدققي وموظفي هذه الأجهزة بقواعد ومعايير السلوك المهني والالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق التي تنظم السلوك المهني للمدققين، حيث أن الالتزام بالمعايير الأخلاقية التي توجبها مهنة التدقيق والرقابة المالية على مؤسسات القطاع العام تعكس أثراً إيجابياً على الأطراف ذات العلاقة.

- العمل من خلال السلطة التشريعية على حث الجهات الخاضعة للرقابة على الالتزام بعناصر الشفافية المالية القائمة على وضوح الأدوار والمسئوليات ضمن الجهاز الحكومي وتوفير المعلومات المالية وحرية تدفقها.
- ضرورة انتهاز سياسة مفتوحة خلال كافة مراحل الموازنة العامة بما يضمن درجة عالية من الشفافية.

### \* تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد:

يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بدور فعال في مكافحة الفساد وفقاً لما يخوله قانونه الذي يكفل له الاستقلالية والسند القانوني الذي يمكنه من أداء دوره الرقابي الرامي لمكافحة الفساد بكافة مستوياته، وذلك إضافة للمساهمات الفعالة والإيجابية في الكيانات والأنشطة الرامية لمكافحة الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

#### 1- على المستوى الدولي:

تولى الجهاز المركزي للمحاسبات منصب رئيس مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال خلال فعاليات الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الذي استضافه الجهاز خلال شهر يوليو 2008.

وقد حرص الجهاز على المشاركة في مكافحة الفساد دولياً منذ إنشاء لجنة المهام الخاصة بمكافحة غسل الأموال دولياً ومحاربة الفساد عام 2001 حيث اشترك فيها ممثلاً للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إيماناً منه بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في مواجهة هذه الآفة التي تجتاح دول العالم المتقدمة منها والنامية القاصية والدانية. وكما تعلمون فإن من أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هو انتشار ظاهرة الفساد، الأمر الذي يستوجب التكاليف لمواجهة ومكافحته.

كما أن للجهاز المركزي للمحاسبات مساهمات عديدة في مجال مكافحة الفساد سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى المحلي:

#### 2- على المستوى الإقليمي:

إن الجهاز المركزي للمحاسبات عضو فعال في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتضم هذه الشبكة في عضويتها الجهات والكيانات العاملة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالدول العربية، ويساهم تكاتف الجهود العربية في محاولة القضاء على الفساد أو على الأقل الحد منه ومن التأثير السلبي على اقتصاديات الدول العربية.

#### 3- على المستوى المحلي:

للجهاز المركزي للمحاسبات تمثيل دائم في لجنة الشفافية والنزاهة وهي لجنة مشكلة برئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية وتشمل في عضويتها العديد من الجهات والهيئات العاملة في مجال مكافحة الفساد بجمهورية مصر العربية.

### خامساً: النتائج والتوصيات:

\* النتائج:

- 1- إن ظاهرة الغش والفساد لم تكن حكرًا على الدول والمجتمعات النامية فقط بل عانت منها كثيراً المجتمعات المتقدمة أيضاً.
- 2- الرقابة هي أحد العناصر الأساسية في نجاح أي عمل إداري.

3- الجهات الرقابية المنوط بها حماية المال العام هي المعنية أساساً بمحاربة الغش والفساد والكشف عنه ونجاحها في ذلك يعتبر نجاحاً للنظام القانوني في الدولة ككل.

4- إن عمليات الغش والتلاعب قد تؤدي في النهاية إلى انهيار الوحدة الاقتصادية وضياع حقوق ملكيتها.

5- إن الفساد قد يؤدي إلى خلل عام في أنشطة المجتمع الاقتصادي بوجه عام مما يؤدي إلى تراجع في معدلات التنمية.

#### \* التوصيات:

حتى تستطيع الأجهزة العليا للرقابة القيام بالدور المنوط بها لابد من أن يتوفر لها ما يلي:

1- الاستقلال المالي والإداري التام.

2- ضمان الموارد المالية السنوية اللازمة للقيام بأعمالها وتنفيذ خططها الإستراتيجية والخطط الرقابية.

3- حرية الوصول إلى المعلومات وتعاون الجهات الخاضعة للرقابة لتسهيل مهام وعمل الأجهزة الرقابية.

4- الحرص على توفير كوادر بشرية مؤهلة مهنيًا للقيام بالمهام المناطة بهم على أحسن وجه وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق المتعلقة بالقطاع الحكومي وأفضل الممارسات المهنية.

وإذا كان الفساد تتجلى صورته في المجال الإداري، في إساءة استخدام السلطة والنفوذ لتحقيق منافع شخصية بالتحايل على القوانين واللوائح وانتهاكاً لمنظومة القيم الأخلاقية للمجتمع، فإن أي تصرف يمثل عدواناً أو تلاعباً أو عبثاً أو استهانة بالمال العام أو المصالح العامة بقصد تحقيق منافع شخصية أو بقصد الأضرار بهذه المصالح أو حتى بالإهمال واللامبالاة يمكن وصفه بالفساد.

وعلى ذلك فإن قيام الجهات الرقابية بالكشف عن الفساد ومحاربه يتأتى من خلال دور وواجب هذه الجهات في الكشف عن أية مخالفات تمثل انتهاكاً لحرمة المال العام أو الإضرار بالمصالح العامة. وإذا كانت تلك الجهات تباشر عملها كل في حدود اختصاصه وطبيعته وأساليبه، فإنه رغم اختلاف الأدوار، إلا أنها تتفق في الأهداف العامة والأساسية، وهي حماية المال العام من العدوان أو التلاعب وسوء التصرف والإهدار والكشف عن أي تصرف من هذا، ومن ثم محاربة الغش والفساد والكشف عنه.

#### قائمة المراجع:

أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الإسكندرية، الدار الجامعية 2007.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009.

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، المراجعة المالية المستوى المتوسط، القاهرة، بدون ناشر 2003.

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، المراجعة المالية المستوى النهائي، القاهرة، بدون ناشر 2003.

محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف 1998.

# الرقابة الخارجية في ظل نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف

إعداد: السيد/ عبد اللطيف الخراط

مندوب الحكومة العام لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية

## المقدمة:

اتجهت أعمال دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية منذ عديد السنوات نحو المجالات المتصلة بتقدير النتائج أي بتقييم البرامج والمشاريع العموميّة بما يساعد على مزيد ترشيد إدارتها وعلى الرفع من نجاعتها ويضمن كذلك قدرا أكبر من الوضوح والشفافية من حيث توظيف الموارد واستعمالاتها. وقد شددت الدائرة على ضرورة أن لا يكتسي تقدير النتائج وتحديد مدى بلوغ الأهداف المنشودة طابعا ظرفيا بل يتعيّن تأمينه على نحو يضمن المساهمة الدائمة في تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الموظفة لإنجاز المشاريع والبرامج العمومية.

ومما سيساعد على تجسيم ذلك أن السلط العمومية اختارت إعادة النظر في إطار التصرف في ميزانية الدولة حيث تمّ إقرار توجه أساسي يتمثل في إرساء نظام تصرف في الميزانية حسب الأهداف. وقد تمّ اعتماد هذا المبدأ بمقتضى التعديل المدخل في سنة 2004 على القانون الأساسي للميزانية حيث أصبح من الممكن أن يتم "بمقتضى قانون المالية رصد الاعتمادات حسب برامج ومهمات. وتشمل البرامج الاعتمادات المخصصة لعملية أو لمجموعة متناسقة من العمليات الموكولة إلى رئيس إدارة قصد تحقيق أهداف محددة ونتائج يمكن تقييمها. وتشمل المهمات مجموعة من البرامج تساهم في تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية".

وقد تمّ إقرار العمل تدريجيا بالمنهجية الجديدة بما يتيح للمصالح العمومية الوقت لتتهيأ كما ينبغي لاعتماد مقاربة تتجاوز الوسائل لتهمتم كذلك بتحقيق النتائج. فقد تمّ منذ سنة 2005 اختيار أربع وزارات نموذجية لإرساء هذه المنهجية على أن يتمّ تعميمها لاحقا حسب خارطة طريق يقع إعدادها للغرض في ضوء الدروس المستخلصة من التجارب الحاصلة في الوزارات المذكورة. ومن المبرمج أن تقدّم للبرلمان في أفق سنة 2012، على سبيل الدلالة، ميزانية حسب الوزارات والبرامج تكون ملحقّة بقانون المالية السنوي بالنسبة إلى ثلثي الوزارات. ومن المبرمج كذلك أن تتولى دائرة المحاسبات انطلاقا من ذلك التاريخ إبداء رأيها بخصوص تنفيذ الميزانيات المعنية. ويفترض تجسيم هذه المنهجية أن تتطوّر الرقابة على ميزانية الدولة بصفة جوهرية سواء منها تلك التي يمارسها البرلمان أو تلك التي تضطلع بها دائرة المحاسبات.



## I- الرقابة البرلمانية تتدعم في ظل النظام الجديد:

إن الدور الرقابي للبرلمان مرشح للتدعيم في ظل المنهجية الجديدة وذلك في مرحلة الترخيص في الميزانية وعند مراقبة تنفيذها. فمن المفترض أن تعرض على البرلمان مشاريع سنوية حول المردودية المنتظرة بالنسبة إلى كل وزارة وإلى كل برنامج يتم إعدادها حسب نموذج محدد. ويمكن للحكومة أن تستشير لجنتي المالية بغرفتي البرلمان حول شكل ومحتوى هذه الوثائق. وتلحق هذه المشاريع بقوانين المالية السنوية.

أ- الترخيص في الميزانية: النظر في المشاريع السنوية حول المردودية: ينبغي أن تتضمن المشاريع السنوية حول المردودية التي تعرض على أنظار البرلمان معلومات عن الدور الموكل إلى هيكل ما وعن الاستراتيجيات وأهداف كل برنامج والنتائج الخصوصية المنتظرة منه مشفوعة بمؤشرات المردودية وبغيرها من المعطيات المرقمة الملائمة. وتخص مؤشرات المردودية وتقديرات المصاريف للسنة المعنية وتتضمن كذلك تقديرات للمصاريف تغطي ثلاث سنوات (إطار المصاريف متوسط المدى) بما يمكن من إبراز التطور المنتظر من حيث تجسيم الأهداف. وتشير الدروس المستخلصة من تجارب الدول التي سبق لها الأخذ بهذا النظام إلى ضرورة معالجة بعض الإشكاليات ليتدعم الدور الرقابي للبرلمان. ويذكر في هذا الصدد أن:

- الميزانيات مازالت صعبة القراءة وتحتوي على قدر كبير جدا من المعلومات ذات الصبغة الفنية عسيرة الهضم.
- الآثار الحقيقية المترتبة عن تدخلات الحكومة لا يتم دوما بيانها كما ينبغي.
- العلاقة بين الأموال المرصودة والأهداف المراد تحقيقها ومؤشرات المردودية التي يتم الرجوع إليها للتقييم مازالت غير واضحة.
- العوامل الخارجية المؤثرة لا يتم بيانها.
- هناك سيلا كبيرا من المؤشرات ومع ذلك لا توجد معلومات مكتملة عن حسن الأداء.
- كما يتطلب تدعيم الدور الرقابي للبرلمان أن تحتوي الوثائق المقدمة إليه والمتضمنة للسياسات والبرامج على إجابات ضافية حول مسائل رئيسية مثل:

- ما هو الإشكال الذي استوجب اعتماد السياسة أو الخطة؟
- ما هو سبب ذلك الإشكال؟
- لماذا تعتبر الحكومة نفسها مسؤولة عن إيجاد حل للمشكلة؟
- ما هي الأهداف التي يمكن بلورتها؟
- ما هي الوسائل التي يمكن استعمالها؟
- ما هي التكاليف التي ستنجم عن ذلك؟
- وإجمالا ينبغي التركيز من خلال الميزانية المقدمة للبرلمان على ثلاث أسئلة رئيسية:
- ما المراد تحقيقه (النتائج المنتظرة والأثر)؟
- ما ينبغي القيام به لبلوغ ذلك (المخرجات)؟
- ما هي التكاليف لإنجاز ذلك (المدخلات)؟

ويتطلب الرفع من قدرة البرلمان على الاضطلاع بالدور الراجع إليه توفر طاقات فنية تساعده على الإحاطة كما ينبغي بالمسائل المطروحة.

#### ب- الرقابة على التنفيذ: غلق الميزانية والنظر في التقارير حول المردودية:

أما رقابة البرلمان على التنفيذ في ظل هذه المنهجية فإنها تمارس أساسا بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانية. وتزداد فعالية هذه الرقابة كلما تقلّصت آجال عرض مشروع القانون على المصادقة. ومن الأفضل أن يكون ذلك بالنسبة إلى سنة خلت قبل نهاية السنة التي تليها.

ومن المفروض أن يعرض مشروع قانون غلق الميزانية على المصادقة مصحوبا بالنسبة إلى كل وزارة بتقرير حول المردودية يقع إعداده حسب نموذج محدد ليتم تقديم المعلومات بطريقة منظمة وشاملة. ويتضمن هذا التقرير عرضا عن الإنجازات الحاصلة والنتائج المحققة (بيان نتائج كل برنامج). ومن المفروض كذلك أن يتضمن التقرير إجابات عن الأسئلة التالية:

هل تحقق ما كان يراد تحقيقه؟

هل تمّ القيام بما كان ينبغي القيام به من أجل ذلك؟

هل كانت الكلفة على نحو ما كان منتظرا؟

ويمكن تقديم المعلومات بهذه الصيغة من إقامة حوار بين الحكومة والبرلمان حول درجة تجسيم أهداف السياسة المعتمدة وكيفية إدارة البرامج التي تدرج في إطارها. وتتولى دائرة المحاسبات مساعدة البرلمان في القيام بدوره الرقابي على التنفيذ.

#### II- رقابة دائرة المحاسبات مقبلة على تغييرات إيجابية:

من المنتظر أن تحصل تغييرات إيجابية في ممارسة الدائرة لرقابتها بمختلف أبعادها في ظل نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف. وباعتبار أنّ الوزارات ستصبح مطالبة بتقديم تقارير سنوية حول المردودية تلحق بمشروع قانون غلق الميزانية الذي يعرض على الدائرة يتّجه ضبط دور الدائرة، في هذا المجال بأكثر دقة.

#### أ- مزيد بلورة دور الجهاز الأعلى للرقابة في ظل النظام الجديد:

يمكن أن يتم تحديد هذا الدور بتعديل القانون الأساسي المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات أو بمقتضى المراجعة التي ستشمل القانون الأساسي للميزانية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ القانون الأساسي حول قوانين المالية في فرنسا نص على أنه على دائرة المحاسبات أن تعطي رأيها كل سنة حول نتائج تنفيذ الميزانية مع تحليل ذلك التنفيذ حسب المهمات والبرامج.

ومن المفروض أن تتولى دائرة المحاسبات النظر في التقارير السنوية مستعينة في ذلك أساسا بأعمال هيكل التدقيق الداخلي صلب الوزارات. فباعتبار حجم العمل وآجال النظر، لا يمكن للدائرة أن تعتمد فقط على تدخلاتها الذاتية. وتقتضي الضرورة أن يتحقق التكامل وتفايدي الازدواجية في الأعمال وأن تجري الدائرة مراجعة عامة لتنفيذ البرامج على أن تكون هذه المراجعة سريعة وأن تتجه إلى الوقوف على أهمّ الفوارق بالنسبة إلى كل برنامج مقارنة بالأهداف الموكول تحقيقها إلى المسؤولين عنه.

وباعتبار الحاجة إلى أن تعتمد الدائرة على أعمال التدقيق الداخلي، فلا بد أن تبدي رأيها بخصوص نوعية تلك الأعمال. ويمكن للدائرة فضلا عن ذلك أن تحدّد النقاط التي ترى من الضروري القيام في شأنها بتحقيقات خاصة من قبلها. وجوهريا فإنّ السؤال المطروح يخصّ نوعية المعلومات المقدّمة حول السياسة (إن كانت المعلومات مكتملة، تتسم بالمصدقية والصحة وذات فائدة) على أن يتمّ الانتقال من المعلومات ذات الطابع المالي إلى المعلومات حول الأداء والنتائج. وهناك حاجة إلى ضبط إطار عمل ومعايير الجودة التي يجب أن تستجيب لها المعلومات حول السياسات والبرامج. وعموما ليس هناك نماذج جاهزة للأخذ بنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف. فبناء النظام ينبغي أن يتم بتدرّج بالاعتماد على تجربة ذاتية تثمّن الإيجابيات الحاصلة مع الاستئناس بالدروس المستخلصة من تجارب الآخرين. ونفس القاعدة تنطبق على إنجاز أعمال الرقابة الخارجية التي تشكل إحدى مكونات النظام. وهناك حاجة أكيدة إلى تدعيم القدرات لدى أطراف الرقابة الخارجية وإلى توضيح عديد المسائل (مثل نتائج المساءلة عن النتائج).

#### ب- تنمية قدرات دائرة المحاسبات

لتنمّن دائرة المحاسبات من الاضطلاع بكفاءة بدورها في ظل النظام الجديد ينبغي عليها أن تعمل على إثراء تجربتها وتنمية قدرات أعضائها للتحكم خاصة في تقنيات التقييم. ولبلوغ هذه الغاية سعت الدائرة باستمرار إلى الاستفادة من تجارب غيرها من الهياكل وكذلك إلى اقتسام رصيد الخبرة المتوفر لديها مع الأجهزة العليا للرقابة التي هي في حاجة إلى دعمها. وتمثل المنظمات المهنية التي تحتل فيها دائرة المحاسبات موقع الريادة مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمنظمة الإفريقية لهذه الأجهزة والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الإطار المناسب لتحقيق هذه الغاية. وعلى الصعيد التنظيمي وإزاء تأكيد الحاجة في السنوات الأخيرة إلى مزيد تنويع مهمات الرقابة وإلى قيام الدائرة بأعمال أفقية تهتمّ قطاعا أو برنامجا أو خطة تشترك في إنجازها أحيانا هيكل عمومية متعددة تختلف غالبا من حيث طبيعتها القانونية، تمّ تدعيم هذا التوجّه بإعادة توزيع صلاحيات الدائرة على الغرف المركزية على أساس قطاعي لمزيد إحكام برمجة أعمال الرقابة وإنجازها. ويتيح ذلك استغلالا أفضل لطاقة العمل المتوفرة لدى الدائرة للإحاطة تباعا بأهمّ المسائل التي يطرحها التصرف في قطاع ككل فيتمّ للغرض تكوين فرق رقابة متعددة الاختصاصات تمتاز بثرائها وبالتكامل بين أعضائها. وبالنظر إلى ما يحمل على الدائرة من التزامات في ظل تجسيم النظام الجديد للتصرف في الميزانية، فإنه ينبغي عليها أن تواصل العمل باستمرار على إحكام برمجة أعمالها باعتبارها هيئة عمومية تتقيّد بقواعد السلوك التي من المفروض أن تأخذ بها مختلف الهيئات العمومية ضمّانا لنجاعة تدخلاتها. فنظرا إلى العدد المرتفع للهياكل الخاضعة لرقابة الدائرة وسعيها إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتوفرة لديها، فإنّ تحديد التدخلات في شأن الهياكل المعنية لا بد أن يتمّ بالاعتماد على معايير موضوعية يُذكر منها على وجه الخصوص حجم الميزانية وتنوع القطاعات التي تنتمي إليها تلك الهياكل بما يمكن من توجيه الاهتمام إلى أكبر عدد ممكن من مجالات التدخل.

كما ينبغي أن يُراعى في عملية البرمجة أيضا طبيعة النشاط وارتباطه بمبادئ أساسية تحكم إسداء الخدمات وتوجهات السلط العمومية المعبر عنها خاصة من خلال مختلف الخطط والبرامج والمشاريع وكذلك مشاغل العموم. ولا يمكن للدائرة ألا تصغي إلى مثل هذه الاهتمامات وهي التي تعمل على التفاعل مع محيطها ومصاحبة التحولات التي تشهدها البلاد ليس فقط بسبب الالتزامات المحمولة عليها بمقتضى الاتفاقيات التي أبرمتها وإنما كذلك نتيجة سعيها إلى تثمين الفرص التي يتيحها فضاء معلوم لا يقنع بما هو دون الجودة في سائر المجالات. وإن توجيه الدائرة اهتمامها نحو تقدير النتائج لا يتم على حساب أوجه نشاطها الأخرى فهو يترك دائما المجال لممارسة سلطتها القضائية للبت في حسابات المحاسبين العموميين وإنجاز الرقابة على مشروعية أعمال التصرف.

### خاتمة:

إن إحكام المراقبة على تنفيذ ميزانية الدولة في ظل نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف يتطلب تكامل تدخلات مختلف الأطراف المعنية في هذا الشأن الإدارية منها والقضائية والسياسية. كما يتطلب الأمر ممارسة هذه الرقابة باعتماد مقاربة بناءة تتخذ من الإقناع منهجا ومن الحوار سبيلا ومن الإصلاح غاية. لذلك فإن دائرة المحاسبات تعمل على التفاعل مع المتغيرات في كنف الالتزام بالقيم التي ينبني عليها دورها والتقيّد بالمبادئ الأساسية التي تخص سير نشاطها. ويفرض هذا التوجه التزامات على المؤسسة وعلى قضاتها. فهو يستدعي من الدائرة مواصلة أعمالها حسب قواعد المهنة وأصولها واكتساب مهارات جديدة خاصة عن طريق اقتسام التجارب مع المؤسسات المثيلة المنتمية إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي). وهي تدرك مدى الحاجة إلى التهيؤ في المدى القريب والمتوسط، خاصة على صعيد تكوين الموارد البشرية، لتجسيم المتطلبات الجديدة للعمل الرقابي كي تضطلع بدورها على النحو المطلوب. فتطور الدائرة ينبغي أن يتحقق وفق نظرة استشرافية وأن ينصهر ضمن الخيارات الأساسية التي أقرتها المؤسسة لنفسها وأدرجتها بمخططها الاستراتيجي للفترة 2008-2012.

وقد انبنى هذا المخطط على رؤية تطمح إلى أن تكون دائرة المحاسبات هيئة رقابية مرجعية داعمة للشرعية ولحسن التصرف في الأموال العمومية، تنجز أعمالا ذات جودة وقيمة مضافة عالية، وهي متفتحة على محيطها يُصغى إليها وتُتبع اقتراحاتها من قبل متلقي تقاريرها.

وتتمثل إحدى مكوّنات رسالتها في كونها "تسهر على ضمان حسن التصرف في الأموال العمومية وتساهم بذلك في تثبيت قواعد المساءلة والشفافية ومبادئ الحكم الرشيد". وقد عبرت الدائرة بمخططها الاستراتيجي عن تشبثها بقيم مؤسساتية ما فتئت الانتوساي تدعو إلى إدراجها ضمن الإطار المرجعي الذي يحكم سير الأجهزة العليا للرقابة.

## المراجع:

- وثيقة تحليلية لتطوّر الميزانية حسب الأهداف: موقع وزارة المالية التونسية على شبكة الانترنت.

- Dutch Public Finance: lessons and experiences; National Academy for finance and Economy 2004
- Finances Publiques et responsabilité: l'autre réforme; Revue Française de Finances Publiques; Novembre 2005

إعداد: د. بشرى محمد إسماعيل الصديق

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

**مقدمة:**

تتعدد الصعوبات والمشاكل التي تواجهها أجهزة الرقابة المالية العليا في مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وكل بحسب ظروفه وبيئته المحلية، فبالإضافة إلى اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية من بلد لآخر، واختلاف الظروف والحاجات الداخلية في كل بلد، وكذا اختلاف الفكر المحاسبي حول المفاهيم المالية والمحاسبية والرقابية، فإن أهم من ذلك كله هو اختلاف الوعي الرقابي لدى المحيطين بالرقابة سواء القائمين عليها أو المهتمين بها أو الخاضعين لها..

واختلاف الوعي الرقابي لا يقتصر على الرقابة الداخلية داخل المنشأة فحسب، بل على الرقابة الخارجية أيضاً، وخاصة رقابة الأجهزة الرقابية المالية العليا، والتي لها سلطة الرقابة على المال العام سواء من الناحية المحاسبية أو الإدارية أو القانونية. لذا فمن المستحب استعراض مفهوم الوعي الرقابي الداخلي وكذا الخارجي لبيان أهمية ذلك على الأداء الرقابي بشكل عام.

**مفهوم الوعي الرقابي:**

لا يختلف مفهوم الوعي الرقابي الداخلي عن مفهوم الوعي الرقابي الخارجي، فكل يسعى إلى قياس الوعي الرقابي سواء داخل المنشأة أو خارجها والهدف هو مساعدة الرقابة الداخلية والخارجية في أداء مهامها. فمفهوم الوعي الرقابي الداخلي وفقاً لما ورد في (دليل مراجعة الشرق الأوسط kpm مارس 1989م) يتمثل في "موقف الإدارة والأفراد والمسؤولين عن الرقابة الداخلية تجاه الوفاء بهذه المسؤوليات الرقابية"، بمعنى أنه كلما كان التنظيم محددًا ومفهوماً داخل المنشأة وكانت الرقابة الداخلية قوية وتقاريرها واضحة ومفهومة وغير متحيزة، كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة الإدارة العليا للمنشأة في دعم الرقابة الداخلية والمحافظة عليها.

فيما يتمثل مفهوم الرقابة الخارجية في "الإدراك والمعرفة بأهمية وفوائد الرقابة الخارجية وترجمة هذا الإدراك إلى القبول والاستجابة والاستعداد لعملية الرقابة والإيمان بأنها عملية وقائية وتشخيصية ومساعدة لتحسين الأداء وتعزيز مبدأ المساءلة العامة، وذلك لاستخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق الأهداف المنشودة بمعنى أنه كلما كان الأفراد في الوحدات الخاضعة للرقابة مدركين بأهمية وجود رقابة خارجية، وتم ترجمة ذلك بالقبول والاستجابة والاستعداد لتزويد المراقب الخارجي بالبيانات والمعلومات والوثائق المطلوبة دون تحفظ إيماناً منهم بأن هذه الرقابة ما هي إلا عملية وقائية وتشخيصية لتحسين الأداء، وليست عملية لتصيد الأخطاء، فإن هذا الأمر سيساعد على الحفاظ على المال العام، سواء عن طريق استعادته نتيجة الأخطاء غير المتعمدة أو عن طريق الإهمال في القيد والترحيل إلى السجلات أولاً بأول.

ليس هذا فحسب بل سيساعد ذلك على التدريب المستمر للعاملين في الإدارة المالية وإدارة الرقابة الداخلية على التطور في الأداء المحاسبي والرقابي والكشف عن الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة أولاً بأول.

### المحيطون بالرقابة:

وللوصول إلى ذلك الهدف المنشود من الرقابة المالية العليا، فإن الأمر يستدعي ضرورة نشر الوعي الرقابي بين أوساط المحيطين بالرقابة (المهتمين بها والقائمين عليها والخاضعين لها)، لما لكل فئة من تلك الفئات من أهمية وأثر على الأداء الرقابي، وفقاً للتوضيح التالي:

**1- المهتمون بالرقابة:** هذه الفئة لها وزنها الثقافي والتوعوي في المجتمع وهم على سبيل المثال، الأكاديميون المتخصصون في الرقابة والمحاسبة والجهات المشرفة على الأجهزة الرقابية المالية العليا، وكذا مجالس الشورى والنواب، كل هؤلاء لهم دور كبير في نشر الوعي الرقابي.

فالأكاديميون يتحملون عبء نشر الوعي الرقابي بأهمية الرقابة والمحاسبة والمساءلة العامة في الحفاظ على المال العام، وذلك في أوساط النشء الجديد من طلبة الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة، فيما تتحمل الجهات المشرفة على الرقابة مهمة نشر الوعي الرقابي من خلال مناقشتها وتفعيلها لتقارير الأجهزة الرقابية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي، كإحالة مرتكبي المخالفات سواء المالية أو الإدارية أو القانونية للمساءلة العامة، وعدم التحيز إلى أي مسئول عن أي مخالفة، وبالتالي فكلما كانت تقارير الأجهزة الرقابية مفعلة وتأخذ مجراها السليم في المساءلة والمحاسبة واسترجاع الأموال العامة والردع لكل متسبب في ضياع المال العام، كلما كان لذلك أثر كبير على العاملين في تلك الأجهزة والدفع بهم إلى التحري عن المصادقية والحرص والتوثيق لكل ملاحظة، وبما يعزز الثقة وبت روح العمل الرقابي والشعور بالمسئولية أمام مهام الرقابة وتطورها.

**2- القائمون بالرقابة:** هم قادة وموظفو الأجهزة الرقابية المالية العليا، فكلما تميز هؤلاء بالوعي الرقابي الكافي لمهامهم الرقابية والإشرافية سواء داخل تلك الأجهزة، وكذا التزامهم بآداب وسلوكيات المهنة أثناء تنفيذهم لمهامهم خارج تلك الأجهزة الرقابية، فإن ذلك له أثر كبير في المخرجات الرقابية من حيث حيادية التقارير الرقابية ومصداقيتها، وقوة ملاحظاتها وتوثيقها، ليس هذا فحسب بل سيؤدي ذلك إلى قيام المهتمين بالرقابة بالدعم المعنوي ومنح الاستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الرقابية في ظل التزام القائمين بالرقابة بآداب وسلوكيات مهنة الرقابة داخل تلك الأجهزة أو خارجها، وإثبات قدرتهم على العمل الرقابي بكفاءة.

**3- الخاضعون للرقابة،** وهي الوحدات التي تخضع لرقابة الأجهزة المالية العليا بحسب قوانين وأنظمة كل دولة، فكلما كان مفهومهما عن الرقابة الخارجية أنها رقابة وقائية وتشخيصية ومساعدة وليست تصيداً للأخطاء، فذلك يؤدي إلى تشجيع العاملين والمسؤولين على حد سواء إلى مساعدة مندوبي الأجهزة الرقابية العليا في مدهم بالبيانات والوثائق المطلوبة، إيماناً منهم بأن ذلك سيؤدي إلى مساعدة منشآتهم في كشف الأخطاء التي يقعون فيها سواء المتعمدة أو غير المتعمدة، وبيان تقييم الأداء المالي والإداري في تلك المنشآت وبما يساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

**\* مهام نشر الوعي الرقابي:** يعتبر الوعي الرقابي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها أهم عنصر وذات تأثير مباشر في الأداء الرقابي، وعليه فمن المهام الرئيسية لنشر الوعي الرقابي بين أوساط تلك الفئات هي:

1- التخطيط للإعلام الموجه، وذلك لتكثيف الجهود لدى المحيطين بالرقابة.

2- تنمية وتطوير المعلومات والمهارات الرقابية والمحاسبية.

3- خلق المناخ الفكري والنفسي للوصول بالخطط المرسومة إلى أقصى درجات النجاح.

**\* عناصر التخطيط لنشر الوعي الرقابي:** ولأهمية التخطيط لنشر الوعي الرقابي فمن المهم الاسترشاد بالعناصر التالية:

1- أن يكون الإعلام التوعوي أمرا محسوبا في جزئيات الخطة الشاملة وفي شموليتها.

2- أن يكون الإعلام وسيلة لتهيئة النفوس والأفكار لأي إعلام توعوي أو تنموي.

3- أن يكون الإعلام واعيا لمهمته ودوره ومدركا للهدف الذي يريد أن يصل إليه في خطط تلك الأجهزة.

4- أن يكون الإعلام مخططا ومبرمجا بما يحقق أهدافه في التوعية الرقابية بين الأوساط الرقابية (المهتمين بالرقابة والقائمين عليها والخاضعين لها).

5- أن ينسجم الإعلام الموجه مع الخطوات التنفيذية للخطة والممارسات العملية للأجهزة التنفيذية.

ولكن التساؤل المطروح:

- من الجهة المختصة التي يجب أن توكل إليها عملية التوعية الرقابية؟ هل المهتمين بالرقابة أو القائمين عليها أم الخاضعين لها؟

- وما هي الأدوات والوسائل المساعدة في نشر التوعية الرقابية؟

- وما مؤشرات الوعي الرقابي لدى المحيطين بالرقابة؟

- وكيف يؤثر الوعي الرقابي على أداء الأجهزة الرقابية؟

**\* الجهات المختصة بنشر التوعية الرقابية:** من خلال الاستبيان المعد من قبل الكاتبة عند تحضير رسالة الماجستير عام 2000م، والذي تم توزيعه على فئة بلغت 300 من القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها في الجمهورية اليمنية، وذلك بعد تطبيق القياسات والأساليب الإحصائية للتحقق من تساؤلات البحث، أظهرت النتائج ما يلي:

- يتحمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة العبء الأكبر في عملية نشر الوعي الرقابي بين أوساط القائمين بالرقابة أو الخاضعين لها أو المهتمين بها كونه الوحيد الذي له علاقة مباشرة بالرقابة المالية العليا.

- ووفقا لأهمية المشاركة التوعوية، فقد أظهرت النتائج أن مسئولية نشر الوعي الرقابي لا تقع على الجهاز وحده بل هناك جهات لا بد لها من المشاركة في التوعية الرقابية، ولكن الأهمية في ذلك هي حسب الترتيب التالي: الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وسائل الإعلام المختلفة، مجلس النواب، قيادات الوحدات الخاضعة للرقابة، رئاسة الجمهورية، الجامعات، وأخيرا المعاهد العلمية المتخصصة.



### \* وسائل وأدوات نشر الوعي الرقابي :

تكونت وسائل نشر الوعي الرقابي بين أوساط القائمين بالرقابة أو الخاضعين لها أو المهتمين بها من عدد من الوسائل المتوفرة لدى الجهاز، وأهمها:

- النشرات الرقابية، المجالات المحلية والدولية، الدوريات المحلية والأجنبية، المؤتمرات الداخلية والخارجية، الندوات الخارجية، توفر المكتبة والكتب المتخصصة، حلقات النقاش، المقابلات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، مناقشة تقارير الفاحصين، نشر التقارير السنوية، برامج التدريب الداخلي والخارجي، زيارات الجهات المماثلة، تكريم المبرزين من العاملين، المطويات، الانترنت، أشرطة الفيديو، تكريم الجهات الملتزمة.

إلا أن نتائج البحث أظهرت ضعفها بدرجة كبيرة في القيام بواجبها ولم تف بمتطلبات نشر الوعي الرقابي، ويرجع ذلك لعدم وجود خطط إعلامية سنوية تقوم بمهمة نشر الوعي الرقابي بين أوساط المعنيين بالرقابة، مما يؤدي إلى قصور في معرفة مهام الجهاز ودوره الرقابي وبالتالي ضعف في تفعيل أدائه الرقابي.

### \* مؤشرات الوعي الرقابي :

هناك مؤشرات للوعي الرقابي منها ما يخص القائمين بالرقابة وأخرى بالخاضعين لها، فمؤشرات الوعي الرقابي لدى القائمين بالرقابة تتركز في الالتزام بمعايير وآداب وسلوكيات مهنة الرقابة ومنها (الاعتناع بالعمل الرقابي، احترام الوقت والتقييد بفترة إنجاز المهام، الالتزام بمعايير التدريب الفني، الالتزام بمعايير الخبرة الكافية، الالتزام بمعايير الاتجاه العقلي، الالتزام بمعايير العناية المهنية، الالتزام بالأمانة والنزاهة، المحافظة على أسرار المهنة، الصبر واللباقة والقدرة على التصرف، الثقافة والمعرفة، المعرفة بالعلوم ذات الصلة، جودة العمل الرقابي، مناقشة التقارير مع الجهات المعنية، توثيق أدلة الإثبات، رفع التقارير للجهات المعنية، الفحص والمراجعة للفترة والمهمة المحددة). ولتقييم مدى التزام القائمين بالرقابة بهذه المؤشرات ينبغي المقارنة بين رأي المشرفين الرقابيين وبين رأي الخاضعين للرقابة عن التزام القائمين عليها بذلك. كما أن مؤشرات الوعي الرقابي لدى الخاضعين للرقابة تتمثل في التالي (الاعتناع بكون الرقابة الخارجية عملية تصويبية، التعامل مع عضو الجهاز بالتقدير اللازم، الرد على تقارير الجهاز في الفترة المحددة لذلك، مساعدة المراجع في تنفيذ مهامه ببسر وسهولة، الإدلاء بالبيانات السليمة والصحيحة لمدوب الجهاز لتمكينه من إبداء رأيه المهني بتجرد، العمل بتوصيات الجهاز وتصحيح الأخطاء، توفير البيانات والسجلات المطلوبة دون تحفظ، تطوير نظم المعلومات الإدارية بالمؤسسة بما يتلاءم مع طبيعة المنشأة).

### \* تأثير الوعي الرقابي على الأداء :

تم الاستناد إلى مؤشرات الوعي الرقابي التي كان من أهمها لدى الخاضعين للرقابة، الآداب والسلوكيات والمعايير التي يجب أن يلتزم بها المراجع وينفذها أثناء مراجعته. فكلما التزم بها المراجعون كلما كانت درجة الوعي لديهم عالية والعكس صحيح. لذا فالقائمون بالرقابة يؤكدون بالتزامهم بتلك الآداب والسلوكيات والمعايير بينما يؤكد الخاضعون للرقابة بها بأن هناك التزاما من جانب القائمين بالرقابة بهذه السلوكيات والآداب والمعايير ولكن ليس بالدرجة المطلوبة.

كما يؤكدون على ضرورة توفر بعض جوانب معايير المحاسبة والمراجعة ليفي ذلك بمتطلبات جودة العمل الرقابي، فيما يرى المهتمون بالرقابة بأن هناك التزام عالي من قبل القائمين بالرقابة بآداب وسلوكيات ومعايير المراجعة وبالتالي فبالرغم من ارتفاع وعي القائمين بالرقابة وفقا لهذا المقياس إلا أن متطلبات الأداء الرقابي غير مفعلة وليس لها صدى، ويرجع ذلك إلى عدم وجود آلية مثلى لتفعيل العمل الرقابي، ويعتبر المهتمون بالرقابة أن القائمين بالرقابة لا يستخدمون مناهج البحث العلمي عند إعداد التقرير ويطالبونهم بمحاولة الالتزام بمناهج البحث العلمي عند إعداد التقرير الرقابي.

لذا فمن المهم على الأجهزة الرقابية المالية العليا للوصول إلى هدفها التخطيط المبكر لقياس مدى درجة الوعي لدى المعنيين بالرقابة (القائمين والخاضعين والمهتمين بالرقابة)، لما لذلك من تأثير في رفع أو انخفاض الأداء الرقابي.

أتمنى أن يستفيد الجميع من هذه المعلومات وأن يعد الباحثون أبحاثا لقياس الوعي الرقابي لدى الأجهزة كل فيما يعنيه في بلده.

### المراجع :

- دليل مراجعة الشرق الأوسط kpm مارس 1989م.
- شرح قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم 39 لسنة 1992م، مايو 1992م.
- د/ عبد الملك المتوكل، الإعلام التنموي، 1986م.
- بشرى الصديق، الوعي الرقابي وسائله وأثره على أداء الأجهزة الرقابية المالية العليا، دراسة تطبيقية على أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، 2000م.

## إصدارات جديدة

اسم الكتاب: **قانون ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين بين النص والتطبيق (دراسة مقارنة).**

اسم المؤلف: الأستاذ/ حمزة محمد نور الزبير.

دار النشر: مطبعة جريدة الأيام.

تاريخ الإصدار: الطبعة الأولى - ديسمبر 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 168 صفحة ويسلط الضوء على قانون ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين ويتناول الموضوعات التالية :

الفصل الأول: الشكل القانوني للديوان وتبعيته الوظيفية.

الفصل الثاني: استقلالية الديوان.

الفصل الثالث: علاقة الديوان بالسلطتين التشريعية والتنفيذية.

الفصل الرابع: الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

الفصل الخامس: الجهات المستثناة من الرقابة.

الفصل السادس: اختصاصات الديوان.

الفصل السابع: توسيع اختصاصات الديوان الرقابية.

الفصل الثامن: مباشرة الديوان لاختصاصاته.

الفصل التاسع: الرقابة على الشركات.

الفصل العاشر: الرقابة على الهيئات العامة والمؤسسات العامة.

الفصل الحادي عشر: الرقابة على الجمعيات السياسية.

الفصل الثاني عشر: تقارير الديوان ونشرها.

الفصل الثالث عشر: المخالفات المالية والإدارية.

الفصل الرابع عشر: التصرف في المخالفات المالية والإدارية.

الفصل الخامس عشر: الحظر على تولي الأعمال والوظائف العامة.

الفصل السادس عشر: الرقابة على الديوان.

الفصل السابع عشر: الخلاف بين الديوان والجهات الخاضعة للرقابة.

الفصل الثامن عشر: دور الديوان في تطوير مهنة التدقيق.



### اسم الكتاب: **فلسفة المراجعة.**

اسم المؤلف: د. أمين السيد أحمد لطفي.

دار النشر: دار الجامعة 84 شارع زكريا غنيم - الإسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 727 صفحة من الحجم المتوسط ويشرح هذا الكتاب طبيعة فلسفة وظيفة المراجعة بالإضافة إلى مبادئ وأسس عملية المراجعة. والكتاب موجه لأي قارئ مهتم بفهم المبادئ والفلسفة التي ترتبط بالمراجعة الخارجية. لكافة الذين يقومون بدراسة المراجعة وعلى وجه التحديد فهو ملائم كمؤلف نظري يصلح كدورات تعليمية وتدريبية لأساسيات المراجعة في الجامعات.

يقسم الكتاب إلى عشرة فصول وتتضمن الموضوعات التالية:

الفصل الأول: طبيعة وأهمية المراجعة.

الفصل الثاني: تطور المراجعة وأهداف عملية المراجعة.

الفصل الثالث: الإطار الفكري للمراجعة.

الفصل الرابع: التهديدات إلى استقلالية المراجعين وآليات الوقاية والحماية.

الفصل الخامس: الواجبات القانونية والمهنية للمراجعين.

الفصل السادس: نظرة عامة على عملية المراجعة: ودليل إثبات المراجعة: تخصيص فريق العمل وتوثيق عملية المراجعة.

الفصل السابع: البدء في عملية المراجعة إجراءات التعاقد واكتساب الفهم بالعميل.

الفصل الثامن: تخطيط عملية المراجعة وتقييم مخاطرها.

الفصل التاسع: ضوابط الرقابة الداخلية والمراجع.

الفصل العاشر: اختبار تأكيدات القوائم المالية: اختبار التحقق الأساسي.

### اسم الكتاب: **أساسيات المحاسبة المالية - تطور المعايير الدولية.**

اسم المؤلف: د. عطية عبد الحي مرعي.

دار النشر: المكتبة الجامعية - الأزاريطة - الإسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 468 صفحة من الحجم المتوسط، ويقدم للقارئ والباحث إحدى أهم فروع المحاسبة إن لم يكن أهمها، وهو المحاسبة المالية التي تختص بقياس وتجميع البيانات المتعلقة بنتائج نشاط اقتصادي معين أو وحدة اقتصادية معينة.

كما يهدف الكتاب إلى توضيح المفاهيم الأساسية وعرض المبادئ العامة وشرح الإجراءات والقواعد المحاسبية الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف بصورة مبسطة وبما يتماشى مع المعايير الدولية.



- ينقسم الكتاب إلى عشرة فصول تتضمن المواضيع التالية:
- الفصل الأول: مفهوم المحاسبة وأهدافها وفروعها.
- الفصل الثاني: علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى.
- الفصل الثالث: المفاهيم والافتراضات والمعايير والمعتقدات الرئيسية في المحاسبة.
- الفصل الرابع: معادلة المحاسبة الرئيسية.
- الفصل الخامس: الإثبات الدفترية والترحيل وموازنة الحسابات.
- الفصل السادس: المعالجة المحاسبية للعمليات المستمرة وتسوية الحسابات.
- الفصل السابع: ملخص الدورة المحاسبية في صورة متكاملة.
- الفصل الثامن: الإجراءات المحاسبية للمشروعات التجارية.
- الفصل التاسع: ورقة العمل والحسابات الختامية في المشروعات التجارية.
- الفصل العاشر: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية.



### اسم الكتاب: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

اسم المؤلف: د. وليد ناجي الحيايلى.

دار النشر: إثراء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن المنصرم بالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية فجاء التحليل بأشكاله الأولية ليساهم في مساعدة ذوي الشأن للتنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية - وترعرع في العلوم كالإحصاء والرياضيات والحاسوب حتى استطاع خلال فترة زمنية لا تتجاوز الخمسين عاما الانفصال عن جميع هذه العلوم ليكون لنفسه فرعا علميا مستقلا به. وللتحليل المالي أهمية في الحالات الاقتصادية المعاصرة والذي يتطلب محللين ماليين مسلحين بالمعرفة العلمية والأساليب الحديثة لهذا الفرع.

والكتاب يعالج بعض جوانب التحليل المالي باستخدام الأساليب التقليدية والحديثة.

الفصل الأول: مقومات وخطوات التحليل المالي.

الفصل الثاني: الطرق والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي.

الفصل الثالث: النسب المالية لقائمة الدخل.

الفصل الرابع: النسب المالية المشتركة والنسب المعيارية.

الفصل الخامس: المقارنات (الاتجاهات) الرأسيّة.

الفصل السادس: الأساليب الحديثة في التحليل المالي.

الفصل السابع: تحليل مؤشرات نتائج الأداء.

الفصل الثامن: تحليل المبيعات.

الفصل التاسع: تحليل قوى العمل الحي.

الفصل العاشر: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي.

### اسم الكتاب: محاسبة المنشآت غير الهادفة للربح.

اسم المؤلف: د. خالد أمين عبد الله.

دار النشر: زمزم ناشرون وموزعون - عمان - الأردن - شارع الجمعية العلمية الملكية.

تاريخ الإصدار: 2010م.



نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب محاسبة المنشآت غير الهادفة للربح في إطارها النظري والعلمي - في مجال المحاسبة الحكومية.

ويقسم الكتاب إلى احد عشر فصلا تتضمن المواضيع التالية:

الفصل الأول: مقدمة في المحاسبة الحكومية.

الفصل الثاني: الأسس المحاسبية الحكومية.

الفصل الثالث: النظريات المحاسبية الحكومية.

الفصل الرابع: المستندات والنماذج والسجلات والتقارير المالية.

الفصل الخامس: مفهوم النظام المحاسبي الحكومي.

الفصل السادس: المعالجة الدفترية للعمليات المالية في الوحدات الحكومية.

الفصل السابع: معايير المحاسبة الحكومية الدولية.

الفصل الثامن: مدخل إلى الموازنة العامة.

الفصل التاسع: تبويب الموازنة العامة.

الفصل العاشر: تطور الموازنة العامة.

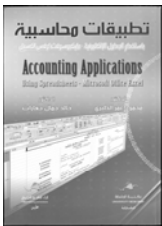
الفصل الحادي عشر: الرقابة في الجهاز الحكومي - حالة الأردن.

### اسم الكتاب: تطبيقات محاسبية باستخدام الجداول الالكترونية (مايكروسفت أوفيس إكسيل).

اسم المؤلف: د. محمود عمر الطبري، د. خالد جمال جعارات.

دار النشر: إثراء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.

تاريخ الإصدار: 2010م.



نبذة عن الكتاب: يهدف الكتاب إلى استخدام الجداول الإلكترونية وتحديد برنامج مايكروسوفت أوفيس إكسيل في التطبيقات المحاسبية والمالية المختلفة. ويوضح الكتاب إجراء مراجعة سريعة لكيفية استخدام هذه البرامج فيما يتعلق بكيفية تنفيذ التطبيقات المحاسبية المختلفة بواسطة هذا البرنامج. ولن يتأتى للقارئ الاستفادة من هذه التطبيقات إلا إذا كان ملماً بهذه البرامج. ويتضمن الكتاب سبع وحدات هي:

الوحدة الأولى: الحاسوب والمحاسبة المحوسبة.

الوحدة الثانية: الجداول الإلكترونية - برنامج مايكروسوفت أوفيس إكسيل.

الوحدة الثالثة: تطبيقات الجداول الإلكترونية في المحاسبة المالية.

الوحدة الرابعة: تطبيقات الجداول الإلكترونية في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

الوحدة الخامسة: تطبيقات الجداول الإلكترونية في تحليل القوائم المالية.

الوحدة السادسة: تطبيقات الجداول الإلكترونية في المحاسبة الضريبية والمحاسبة الحكومية.

الوحدة السابعة: استخدام الجداول الإلكترونية كقواعد بيانات.

**اسم الكتاب: دراسات في النظام المحاسبي الموحد المعدل ومعايير المحاسبة المصرية.**

اسم المؤلف: أ.د. السيد أحمد السقا.

دار النشر: طنطا - كلية التجارة - مطابع الصفا بطنطا لطباعة الكتاب الجامعي - جمهورية مصر العربية.

تاريخ الإصدار: 2010م.

نبذة عن الكتاب: يتناول المؤلف نشأة النظام المحاسبي الموحد وأهدافه عند صدوره والانعكاسات المحاسبية لمرحلة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاديات آليات السوق متمثلة في قرار كل من السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (203) لسنة 2001 وقرار السيد وزير الاستثمار (343) لسنة 2006 بشأن معايير المحاسبة المصرية. والكتاب موجه إلى الممارسين في وحدات قطاع الأعمال العام والجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة والمراجعة التي تتفاعل مع وحدات هذا القطاع. ويتكون الكتاب من الفصول التالية:

الفصل الأول: أساسيات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية.

الفصل الثاني: تعديلات النظام المحاسبي الموحد.

الفصل الثالث: المحاسبة عن عناصر التكاليف والمصروفات.

الفصل الرابع: المحاسبة عن الإيرادات.

الفصل الخامس: الحسابات الختامية التحليلية.

الفصل السادس: المحاسبة عن عناصر المركز المالي.

الفصل السابع: القوائم المالية.

الفصل الثامن: تقييم تعديلات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة.

الفصل التاسع: الربط بين تعديلات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة.

الفصل العاشر: دراسة إجمالية مختصرة لمعايير المحاسبة المصرية.

الفصل الحادي عشر: تطبيقات عملية على المعيار المحاسبي رقم (1).



**اسم الكتاب: إدارة الأزمات المالية العالمية. منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق.**

اسم المؤلف: د. عادل رزق.

دار النشر: مجموعة النيل العربية- ص. ب. 4051 الحي السابع مدينة نصر 11727 القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تاريخ الإصدار: 2010م.

نبذة عن الكتاب: يسعى هذا الكتاب سعياً حثيثاً نحو تقديم أفضل وأهم الأساليب والاستراتيجيات والبرامج المخصصة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي على مستوى العالم مصحوبة بشرح مبسط لكل منها مع أتباع منهج علمي منضبط بهدف الوصول إلى عرض صورة كاملة متكاملة لدعائم الإدارة الاقتصادية للقارئ العربي سواء كان متخصصاً أو مشتغلاً أو مهتماً بالاقتصاد عامة وإدارة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وتداعياتها على أمته العربية عامة وبلده على نحو خاص. ويتكون الكتاب من:

**الباب الأول: الأزمة المالية العالمية بين النظرية والتطبيق (تأصيل علمي).**

الفصل الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية والبنوك العربية.

الفصل الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية (أسباب مباشرة وغير مباشرة).

الفصل الثالث: أهم المشكلات الاقتصادية والمخاطر في الدول العربية وعلاقتها بالأزمة المالية.

**الباب الثاني: أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة للأزمة المالية (تأصيل علمي وعملي).**

الفصل الأول: الأزمة المالية واستراتيجيات المواجهة.

الفصل الثاني: استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص وتطبيقاتها على البنوك.

الفصل الثالث: خصخصة البنوك.

الفصل الرابع: الحوكمة وتطبيقاتها في البنوك.

**الباب الثالث: الإصلاح المالي والإداري في المؤسسات العربية.**

الفصل الأول: استراتيجية تطوير الجهاز الإداري للدولة (المؤسسات الحكومية).

الفصل الثاني: استراتيجية تطوير النظام المصرفي العربي.

ملحق رقم (1) دعائم الإدارة الرشيدة في ضوء البرنامج الإنمائي.

ملحق رقم (2) تقييم الإدارة والرقابة المالية في البنوك.



## اسم الكتاب: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية.

اسم المؤلف: أ.د. عبد المطلب عبد الحميد.

دار النشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ص. ب. 203 هليوبوليس - القاهرة - جمهورية مصر العربية.  
تاريخ الإصدار: 2010م.

نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب الآليات والخصائص والأبعاد المختلفة لهذا النظام لعله يكون مفيدا للباحثين والمهتمين وصناع السياسات الاقتصادية والمختصين في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم يتيح التعرف من خلال أسلوب تحليلي بسيط وعميق على كل الجوانب المختلفة بهذا الموضوع. ويتناول الكتاب من خلال فصوله مفهوم ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره وخصائصه وملامحه المختلفة والتحويلات في آليات النظام الاقتصادي. ينقسم الكتاب إلى الفصول التالية:



الفصل الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره ومكوناته.

الفصل الثاني: خصائص وملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثالث: التحويلات في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الرابع: مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الخامس: التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل السادس: دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل السابع: الاقتصاد الأمريكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2010.

الفصل الثامن: الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل التاسع: أطروحة السوق الشرق الأوسطية وموقعها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل العاشر: النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد.

الفصل الحادي عشر: إدارة العلاقات الاقتصادية لمصر في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثاني عشر: الاقتصاد العالمي وتأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

الفصل الثالث عشر: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية

الفصل الرابع عشر: الآثار الاقتصادية للأزمة الأمريكية العالمية.

الفصل الخامس عشر: أساليب مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية أمريكيا ودوليا وعربيا.

## نشاطات التدريب

### اللقاء العلمي بجمهورية مصر العربية حول موضوع "مفهوم وطبيعة الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة":



في نطاق تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2010 التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني والأربعين المنعقد بجمهورية مصر العربية يومي 20 و21/12/2009 استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات للقاء العلمي خلال الفترة من 18 إلى 2010/4/22 حول موضوع "مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة" والذي يهدف إلى تعريف المشاركين بمفهوم وطبيعة الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة وأنواع الأهمية النسبية

واستخدامها في المراجعة ومخاطر المراجعة وتطبيق أجهزة الرقابة المالية لمفهوم الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة وأثرها على تصميم برامج المراجعة. وقد شارك في اللقاء 38 مشاركاً يمثلون 14 جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المجموعة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: (الأردن - البحرين - الجزائر - تونس - السعودية - السودان - سوريا - سلطنة عمان - قطر - الكويت - المغرب - مصر - فلسطين - اليمن). كما أشرف عليه من الناحية العلمية ستة خبراء، اثنان منهم من خارج الجهاز. وقد تم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاث جلسات يومية، وافتتحه معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز بكلمة ترحيبية بالمشاركين وأبرز أهمية موضوع اللقاء.

وتناولت هذه الجلسات بالدرس والنقاش الموضوعات الفرعية التالية:

- مفهوم الأهمية النسبية ومعايير تحديدها. - منهجية تطبيق الأهمية النسبية في المراجعة. - تعريف مخاطر المراجعة ومكوناتها والعلاقة بينها. - مخاطر المراجعة المقبولة والعوامل المؤثرة عليها وعلى المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة. - نموذج مخاطر المراجعة لإغراض تخطيط عملية المراجعة وتقييم النتائج. - تقديم حالات عملية من خلال زيارة ميدانية إلى إدارة مراقبة حسابات النقل الجوي، حيث قدم مجموعة من المراجعين من الجهاز المركزي للمحاسبات مجموعة من الحالات العملية حول عدد من الشركات التابعة لشركة مصر للطيران التي يتولون مراقبتها وقدموا معلومات للمشاركين حول تطبيق الأهمية النسبية في هذا المجال. - العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وأدلة الإثبات. - إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها. - تقديم حالات عملية للوفود المشاركة حول تجارب أجهزتهم في مجال موضوع اللقاء.

وفي نهاية اللقاء خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع اللقاء سيتم عرضها على لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمجموعة في اجتماعها القادم لدراستها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والأربعين.

واختتم اللقاء معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث أقيمت كلمات الاختتام ووزعت شهادات حضور لقاء علمي على المشاركين وشهادات تقدير إلى مدير اللقاء والخبراء والمساهمين في تنظيمه.

## اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "الرقابة على الأنظمة الآلية للمعلومات":



نظم ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الأنظمة الآلية للمعلومات" خلال الفترة من 15 إلى 20/5/2010 والذي هدف إلى مساعدة الأعضاء على اكتساب المعرفة الكافية حول تنفيذ مهام الرقابة على النظم الالكترونية وتزويد المتدربين بالمعارف حول عملية الرقابة على تقنية المعلومات والعناصر المتعلقة بها وتهيئتهم للعمل في بيئة رقابة الكترونية وإمكانية تطوير العمل الرقابي من خلال تنفيذ المهمات المستقبلية.

كما شارك فيه تسعة وعشرون متدرباً يمثلون الأجهزة الأعضاء في البلدان التالية: الأردن- الجزائر- تونس- السعودية- الكويت - العراق- سوريا- اليمن- فلسطين- البحرين- مصر- الجزائر- عمان- قطر. وقد اشرف على هذا اللقاء من الناحيتين العلمية والتدريبية خبيران متخصصان من ديوان المراقبة العامة.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى ستة أيام بمعدل ثلاث جلسات يومية. وتناول الموضوعات التالية:

- تعريف الرقابة باستخدام الحاسب الآلي وأهميتها وأهدافها.
- مزايا وعيوب الرقابة باستخدام الحاسب الآلي.
- امن المعلومات لمراكز المعلومات والأسئلة التي تطرح على مركز المعلومات الخاصة بالأمن
- خطوات المراجعة الآلية.
- المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة والمراجعين عند إجراء عملية الرقابة المالية.
- الأدوات المستخدمة للرقابة على البيانات باستخدام الحاسب الآلي.
- نبذة عن قواعد البيانات.
- نبذة عن برنامج التحليل آيديا في تحليل البيانات واكتشاف نتائج التدقيق.
- الأوامر المستخدمة في برنامج التحليل آيديا.
- أنواع وطرق تحميل البيانات إلى برنامج آيديا وتمارين عملية.
- تمارين عملية لاستخدام أوامر البرنامج التحليلي واستعراض تجارب الدول المشاركة.
- تمارين تطبيقية عن نظام المدفوعات.
- دراسة حالات عملية وتطبيقية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بالمستودعات والمخزون.
- تمارين تطبيقية على كيفية كتابة المعادلات التحليلية.
- كتابة التقرير ونقل مرفقات التقارير من آيديا إلى اكسل.
- حالات عملية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بمراجعة الرواتب.

- أهمية وأغراض استخدام برنامج التيم مبيت.

- استعراض تجارب الدول المشاركة.

واختتم اللقاء بكلمة لسعادة الأستاذ/ إبراهيم بن علي البغدادي، نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية، ثم ألقى أحد المشاركين كلمة باسم زملائه، وتم توزيع شهادات إتمام دورة على المشاركين ومنح شهادات التقدير لكل من معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية وإلى السادة الخبراء والسيد مدير اللقاء.

### اللقاء التدريبي بالملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع "الرقابة على إعداد الموازنة العامة للدولة":



عقد هذا اللقاء بمقر ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 23 إلى 2010/5/27. وتمثلت أهدافه في تعريف المشاركين بالقوانين المنظمة لإعداد مشروع الموازنة، وعناصر الموازنة، والأبواب والفصول والبنود وفلسفة تصنيفها ومراحل إقرار الموازنة وصدورها بقانون من السلطة التشريعية والنظام المالي والتعليمات والقرارات الخاصة بتنفيذها وعمليات المناقلة والصلاحيات القانونية والقوانين والتشريعات الخاصة

بالإيرادات إلى جانب تصنيف الحسابات وترميزها ودور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم نتائج التنفيذ وأهمية التقارير الرقابية الربع سنوية والنصفية والسنوية. وقد شارك في اللقاء 38 مشاركا يمثلون الأجهزة الأعضاء في البلدان التالية: الأردن - الجزائر - تونس - السعودية - الكويت - سوريا - العراق - عمان - قطر - ليبيا - البحرين - فلسطين - لبنان - المغرب - مصر واليمن. وأشرف عليه من الناحيتين النظرية والتطبيقية نخبة من الخبراء المتخصصين من ديوان المحاسبة ومن وزارة المالية بالملكة الأردنية الهاشمية. كما تناول اللقاء العناصر التالية:

- القوانين المنظمة لإعداد مشروع الموازنة.
- عمليات المناقلة والصلاحيات القانونية.
- تصنيف الحسابات وترميزها.
- دور الأجهزة في تقييم نتائج التنفيذ.
- أهمية التقارير الربع سنوية والنصفية والسنوية.
- مراحل إقرار الموازنة، الأبواب والفصول والبنود وفلسفة تصنيفها.
- النظام المالي والتعليمات والقرارات الخاصة بتنفيذ الموازنة.
- التشريعات الخاصة بالإيرادات.

قد خصصت الجلستان الأولى والثانية من اليوم الأخير من اللقاء لاستعراض تجارب الأجهزة الأعضاء المشاركة في اللقاء، فيما خصصت الجلسة الأخيرة لحفل الاختتام الذي اشرف عليه معالي الدكتور/ مصطفى البراري، رئيس الديوان بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث استهل بالسلام الملكي ثم تلتها كلمات الاختتام التي ألقاها كل من معالي رئيس الديوان وممثل الأمانة العامة وممثل عن المشاركين.

واختتم الحفل بتوزيع شهادات إتمام دورة على المشاركين ومنح شهادات تقدير إلى كل من ساهم في هذا اللقاء.

## أخبار المجموعة العربية

### \*اللقاء التعريفي المنعقد بتونس حول التقييم الذاتي لتقنية المعلومات:

في إطار التعاون بين المجموعة العربية والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وبناء على الدعوة الموجهة من رئيسة الجهاز الأعلى للرقابة بهولندا بصفتها رئيسة لجنة تقنية المعلومات الأوروبية لوضع التجربة الأوروبية في مجال التقييم الذاتي على ذمة المجموعة، وعملا بقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني والأربعين الذي نص على تنظيم لقاء تعريفي لفائدة الأجهزة الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذه التجربة، تم تنظيم اللقاء التعريفي المذكور بتونس يومي 29 و2010/3/30، وشارك فيه ثلاثة عشر موظفا ممن لديهم خبرة في مجال تقنية المعلومات من أجهزة الرقابة في كل من تونس والجزائر والإمارات والأردن وفلسطين وسلطنة عمان والعراق ومصر.

وقد تولى خبيران من الجهاز الهولندي الإشراف على هذا اللقاء التعريفي الذي تمثلت أهدافه فيما يلي:

- 1- التعرف على ماهية التقييم الذاتي لتقنية المعلومات.
  - 2- التعرف على الأنشطة والمراحل التي قامت بها المجموعة الأوروبية في هذا المجال.
  - 3- التعرف على الجهود التي بذلتها المجموعة الأوروبية في مجال التقييم الذاتي لتقنية المعلومات لدى المجموعة الإفريقية الناطقة باللغة الانجليزية والإطلاع على بعض من نتائج هذه العملية.
  - 4- التعرف على الإطار والمنهجية التي تم اعتمادها من قبل المجموعة الأوروبية في مجال التقييم الذاتي لتقنية المعلومات والتي تحمل اسم COBIT 4.1، حيث تم إبراز مدى أهمية هذا الإطار وانتشاره الواسع، وكيف أن هذا الإطار قابل للتعديل ليغطي احتياجات المؤسسة وخصوصية عملها.
  - 5- التدريب على استخدام إطار COBIT.
  - 6- التعرف على المنهجية التي تم وضعها من قبل المجموعة الأوروبية لتطبيق إطار COBIT على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في المجموعة العربية.
  - 7- وضع توصيات وتصور حول المراحل اللاحقة.
- وقد خصّصت الجلسة الأخيرة من اليوم الثاني للقاء لحفل الاختتام، حيث أشرفت عليه معالي الأستاذة/ فائزة الكافي، الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمينة العامة للمجموعة العربية وبحضور سعادة سفيرة هولندا بتونس. وقد استهل الحفل بعرض قدمه ممثلان عن جهازي الرقابة في فلسطين وسلطنة عمان عن محتوى هذا اللقاء والتوصيات التي تم التوصل إليها. ثم أحييت الكلمة إلى معالي الأستاذة/ فائزة الكافي، التي تقدمت بالشكر الجزيل إلى جهاز الرقابة الهولندي ومن خلاله إلى منظمة الأوروساي على التعاون المثمر القائم مع المجموعة العربية، وكذلك إلى الأجهزة المشاركة والى ممثليها معبرة عن أملها في استمرار هذا التعاون لإنجاز بقية المراحل المتعلقة بالتقييم الذاتي لتقنية المعلومات.

بعد ذلك تناولت الكلمة سعادة سفيرة هولندا بتونس، حيث عبرت عن سعادتها بالتعاون القائم بين المجموعة العربية ومنظمة الاوروساي من جهة ودائرة المحاسبات وجهاز الرقابة الهولندي من جهة أخرى، معربة عن أملها في أن يستمر هذا التعاون الذي يهدف إلى تبادل التجارب والخبرات بين كل من الأجهزة الأوروبية والأجهزة العربية.

### \* اجتماع لجنة المعايير المهنية والرقابية للمجموعة:

بدعوة كريمة من معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، عقدت لجنة المعايير الرقابية والمهنية للمجموعة اجتماعها الثاني بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 13 إلى 2010/6/16 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في هذه اللجنة وهي أجهزة الرقابة في كل من دولة قطر (رئيسا) ودولة الكويت (نائبا للرئيس) والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية بالإضافة إلى الأمانة العامة (مقررا).

وقد انتظم في بداية الاجتماع حفل أشرف عليه معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط وبحضور كبار المسؤولين بالجهاز المركزي للمحاسبات، حيث ألقى كل من ممثل الأمانة العامة ورئيس اللجنة كلمة تضمنت شكرهما إلى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط ومساعديه على استضافة هذا الاجتماع. كما ألقى معاليه كلمة ترحيبية بالوفود المشاركة وتمنى للاجتماع كل النجاح والتوفيق.

ثم قامت اللجنة بدراسة الموضوعات التالية المدرجة على جدول أعمالها:

- 1- مناقشة واعتماد التقرير الخاص بنتائج تحليل الاستبيان حول الاحتياجات والأولويات الخاصة بالمعايير المهنية والرقابية للمجموعة العربية واعتماد التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسة.
  - 2- رصد وتجميع وترتيب وتصنيف المعايير المهنية والرقابية الدولية.
  - 3- تهيئة وتكييف المعايير المهنية والرقابية التي تم حصرها لتتناسب مع البيئة العربية.
  - 4- مراجعة دليل الرقابة المالية للمجموعة.
  - 5- إعداد مشروع برنامج عمل اللجنة للسنوات 2011 - 2013 والخطة التفصيلية لسنة 2011.
  - 6- تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة. وفي هذا المجال، وجه ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت ونائب رئيس اللجنة دعوة إلى اللجنة لعقد اجتماعها القادم بدولة الكويت.
- وقد ضمنت اللجنة نتائج أعمالها ضمن التقرير الذي أعدته لهذا الغرض والذي سيعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم المقرر عقده بالمملكة العربية السعودية خلال شهر أكتوبر القادم.

### \* الاجتماع الثاني لفريق عمل البيئة للمجموعة:

بدعوة كريمة من معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، عقد فريق عمل البيئة للمجموعة اجتماعه الثاني بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات خلال الفترة من 23 إلى 27 مايو 2010.

بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في هذه اللجنة وهي: الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (رئيساً ومقرراً) وديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية ودائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية وجهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وقد أشرف على حفل الافتتاح معالي المستشار الدكتور جودت الملط، حيث القى ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يتأسس اللجنة كلمة ترحيبية. ثم تناول الكلمة معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط ضمنها ترحيبه بالمشاركين وقدم نبذة عن أعمال وانجازات الجهاز المركزي للمحاسبات. ثم تعرف على أعضاء الوفود وتمنى للاجتماع كل النجاح والتوفيق وللوفود المشاركة إقامة طيبة في بلدهم الثاني مصر. وبعد ذلك، باشر الفريق أعماله وفق البنود المدرجة على جدول أعماله والتي تمثلت فيما يلي:

- إقرار مشروع جدول الأعمال.
  - مراجعة مشروع اللائحة التنظيمية للفريق.
  - مناقشة البرنامج التفصيلي لخطة العمل للسنوات 2010 - 2012.
  - مناقشة المسودة الأولى للاستبيان الأول للفريق.
  - مناقشة الإطار المقترح لتجارب الأجهزة الرقابية العربية في مجال الرقابة البيئية.
  - عرض تجارب الأجهزة في مجال الرقابة البيئية على الصرف الصحي والصناعي.
  - عرض محتوى الصفحة الالكترونية الخاصة بالفريق بموقع المجموعة على شبكة الانترنت.
  - مناقشة الإطار المقترح لمؤشرات تقويم الأداء البيئي في مجال الرقابة على التنمية المستدامة.
  - عرض تجارب الأجهزة في مجال الرقابة البيئية على التنمية المستدامة.
  - مناقشة الإطار المقترح لمؤشرات تقويم الأداء البيئي في مجال الرقابة على النفايات الصلبة.
  - عرض تجارب الأجهزة في مجال الرقابة البيئية على النفايات الصلبة.
  - مشاركة الفريق في أعمال مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة.
  - تجارب الأجهزة الأعضاء في المجموعة في مجال الأوراق الإرشادية.
  - الأنشطة الدولية للجهاز المركزي للمحاسبات بوصفه المنسق الإقليمي للمجموعة العربية.
  - مسودة خطة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة 2011 - 2013.
  - تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للفريق.
- وقد ضمن الفريق نتائج أعماله في التقرير الذي أعده لهذا الغرض والذي سيعرض على لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها القادم الذي سيعقد بالملكة العربية السعودية يوم 23/10/2010.

## أخبار الأجهزة الأعضاء

### دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية:

- تنظيم يوم دراسي حول قانون المالية لسنة 2010 وذلك يوم 11 فيفري 2010 بإشراف كل من السيد كاتب الدولة لدى وزير المالية المكلف بالجباية والسيدة فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات وساهم في تنشيط اللقاء عدد من إطارات وزارة المالية.

- نظمت دائرة المحاسبات يوم 19 فيفري 2010 جلسة حوار مع الأستاذ الشاذلي العياري الوزير السابق وعضو مجلس المستشارين ألقى خلالها محاضرة حول "مسؤولية الدولة في ترشيد الرأسمالية المعولة". وواكب هذا اللقاء إضافة إلى قضاة الدائرة وموظفيها عدد هام من الإطارات العليا التابعة للهيكل الرقابية وللوزارات والهيئات العمومية.

- في إطار حرص دائرة المحاسبات على تفعيل ممارسة الرقابة القضائية وإيجاد الصيغ العملية الكفيلة بتطوير هذا الصنف من الرقابة تمّ تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع وذلك يومي 2 و3 مارس 2010 شارك فيها عدد كبير من القضاة والكتبة من مختلف تشكيلات الدائرة.

- استضافت دائرة المحاسبات من 5 إلى 30 أفريل 2010 عددا من قضاة غرفة الحسابات بدولة الكامرون وكان الهدف من الزيارة الإطلاع على تجربة الدائرة في مجال صياغة الملاحظات وإعداد التقارير.

- نظمت دائرة المحاسبات بتاريخ 2010/4/12 يوما دراسيا حول رقابة المطابقة شارك فيه عدد من قضاة الدائرة وكتبتهما وذلك بهدف توحيد المفاهيم والمناهج المعتمدة في ممارسة هذه الرقابة.

- استضافت دائرة المحاسبات التونسية يوم 2010/6/8 السيدة ساسكيا ستيفلويونغ رئيسة دائرة المحاسبات الهولندية التي ألفت بهذه المناسبة محاضرة مشفوعة بنقاش حول موضوع استعمال نظام المعلومات الجغرافي في العمل الرقابي. وقد بينت المحاضرة مزايا هذا النظام في مجال الرقابة من حيث ربح الوقت وتقليل الكلفة وتحقيق النجاعة في التقييم.

### الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية:

برعاية فخامة الرئيس/ علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية انعقد اللقاء السنوي التاسع عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالعاصمة التجارية والاقتصادية عدن تحت شعار(من أجل بيئة فاعلة لتعزيز العمل الرقابي) خلال الفترة من 2010/4/5-3م، والذي ناقش فيه جملة من أوراق العمل منها الوقوف على أنشطة الجهاز خلال عام 2009م. وخرج اللقاء بالعدد من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز قدرات الجهاز في أداء مهامه الرقابية.



- تحت رعاية دولة الأستاذ الدكتور/ علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء، وفي إطار مشروع التعاون الفني اليميني الألماني، تم انعقاد ورشة عمل يوم السبت الموافق 2010/2/26م بهدف التعريف بأوضاع إدارة المراجعة الداخلية لعدد من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز بدليل عمل إدارة المراجعة الداخلية. وشارك في الورشة عدد من الوزراء ومحافظي المحافظات ورؤساء المؤسسات في القطاعين العام والمختلط. وخرج المشاركون بعدد من التوصيات الرامية إلى تعزيز أهمية ودور المراجعة الداخلية في تلك الوحدات.

- في إطار مشروع برنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن (DGS) للمشروع الفرنسي أستضاف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال الفترة من 2010/3/10-6م ورشة عمل لتبادل الخبرات بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومحكمة المراجعة الفرنسية والمجلس الأعلى للحسابات المغربي في مجال (مراجعة الموازنة العامة للدولة - الحساب الختامي) لدراسة تجارب الأجهزة المشاركة من خلال عرض تجارب كل من البلدان المشاركة. وقد شارك فيها 52 مشارك من رئاسة الجهاز والفروع (عدن- تعز- ذمار- حضرموت- الحديدة - الأمانة - صنعاء). وتمخضت الورشة عن مجموعة من التوصيات خرج بها المشاركون من أجهزة الرقابة في اليمن وفرنسا والمغرب.

- ترأس الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وفدا للمشاركة في مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) تحت شعار (تعزيز الرقابة المالية الحكومية في المنظمات والمجموعات الإقليمية التابعة لمنظمة الانتوساي)، وكذلك المشاركة في الاجتماعين المتزامنين حول التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة وإستراتيجية التواصل بين أعضاء المنظمة والتي تم انعقادها في فيينا- النمسا خلال الفترة من 2010/5/28-26م.

- شارك الأخ الدكتور/ عبيد سعد شريم، نائب رئيس الجهاز في فعاليات الاجتماع الثالث عشر لمجموعة الانتوساي العملة في إطار الرقابة على البيئة وذلك خلال الفترة من 2010/6/11-7م بمدينة جولين بجمهورية الصين الشعبية - ناقش الاجتماع جملة من الموضوعات المتعلقة بالبيئة.

#### إصدار مجلة الرقابة:

صدر العددان الـ 18 والـ 19 من مجلة الرقابة التي يصدرها الجهاز كل ثلاثة أشهر وأحتوى كل منهما على عددٍ من الموضوعات المهنية والدراسات والموضوعات المتعلقة بمهنة المراجعة والمحاسبة الرامية إلى تزويد المراجعين بالخبرات والأفكار المهنية عملياً وعلمياً.

### الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

- شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من 7 إلى 11 يونيو 2010. وقد شارك الجهاز في هذا الاجتماع بأربعة تجارب حول الموضوعات التالية:

- مصايد الأسماك.

- التغيير المناخي.

- المناجم والتعدين.

- الطاقة المستدامة.

كما استعرض الجهاز المركزي للمحاسبات بصفته رئيساً لفريق عمل البيئة للمجموعة العربية للأجهزة العلبا للرقابة المالية والمحاسبة خلال لقاء الأجهزة العربية على هامش الاجتماع تقرير الانجاز على المستوى الإقليمي والذي من المقرر عقده على الانكوساي الـ 20 بجنوب افريقيا نوفمبر 2010.

### ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

- نظم ديوان المحاسبة حملة توعوية تحت شعار "انجازي دقيق.. مع أدلة التدقيق" وذلك خلال الفترة من 1 إلى 28 أبريل 2010، حيث تم من خلالها تنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات الإرشادية والتفاعلية التي تدفع نحو إبراز دور أدلة العمل المهنية الصادرة عن المنظمات الرقابية الدولية والإقليمية والعربية، وإلى أهمية الالتزام باستخدامها كقواعد توجه آليات العمل الرقابي، وكأدوات تنظم خطواته وإجراءاته بما يدعم تحقيق أهدافه.

- قام وفد من ديوان المحاسبة بزيارة مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة يومي 16 و2010/2/17 وذلك بهدف تنمية وتطوير آفاق التعاون بين الأجهزة الأعضاء في الانتوساي من خلال تبادل الخبرات والمعارف وتطوير التعاون المشترك مع الأجهزة الرائدة للاستفادة مما هو مطبق لديها في مختلف المجالات.

- المشاركة في برنامج زمالة المدقق الدولية الذي نظمه مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي في واشنطن دي سي بالولايات المتحدة خلال الفترة من 3/31 إلى 2010/7/30.

- المشاركة في الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل الانتوساي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات WGITA والحلقة الدراسية لتدقيق الأداء حول موضوع "مقاييس الأداء التي تشير إلى فعالية مشروع تقنية المعلومات ونجاح الاستثمار" الذي تم عقده في الصين خلال الفترة من 12 إلى 2010/4/17.

- المشاركة في المؤتمر التجريبي حول موضوع "تعزيز الرقابة الحكومية في أقاليم الانتوساي" الذي تم عقده في فيينا يومي 26 و2010/5/27.

- شارك ديوان المحاسبة في البرنامج التدريبي حول موضوع "التدقيق البيئي" والذي عقد في الهند خلال الفترة من 1/4 إلى 2010/2/2.

- قام وفد من ديوان المحاسبة بزيارة مكتب مراجع ومدقق عام نيوزيلندا خلال الفترة من 9 إلى 2010/2/12 وذلك بهدف تنمية وتطوير آفاق التعاون بين الأجهزة الأعضاء في "الاسوساي" من خلال تبادل الخبرات والمعارف وتطوير التعاون المشترك مع الأجهزة الرائدة للاستفادة مما هو مطبق لديها في مجالات رقابة الأداء، الرقابة المالية، التعاقدات الحكومية، إدارة المشاريع، المعايير المهنية.

- شارك ديوان المحاسبة في البرنامج التدريبي حول موضوع "تدقيق الأداء" الذي عقد في باكستان خلال عقد في باكستان خلال الفترة من 2/29 إلى 2010/3/13.
- في إطار التعاون الثنائي بين الأجهزة الأعضاء وتبادل الخبرات استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت برنامجا مشتركا حول "تدقيق الأداء، التدقيق المالي، تدقيق تكنولوجيا المعلومات" شارك فيه مدققو جهاز الرقابة الأعلى بجمهورية منغوليا وذلك خلال الفترة من 15 إلى 2010/3/24 وذلك تفعيلًا لاتفاقية التعاون الموقعة بين الجهازين.
- في إطار اتفاقية التعاون مع مكتب مدقق ومراجع عام الهند استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت الندوة المشتركة الثنائية حول موضوع "التخطيط الاستراتيجي في أجهزة الرقابة العليا" خلال الفترة من 11 إلى 2010/4/14.
- المشاركة في أنشطة دواوين المحاسبة والمراقبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي يتم في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- أنهى الديوان خطته التدريبية للسنة المالية 2010/2009، ويقوم حاليا بتنفيذ خطته التدريبية للسنة المالية 2011/2010.
- تم إصدار العددين العشرين والحادي والعشرين من مجلة الرقابة التي يصدرها ديوان المحاسبة فصليا كل ثلاثة شهور.

### جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان:

- قام معالي الدكتور/ جوزيف موسر رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا، والأمين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) بزيارة رسمية لجهاز الرقابة المالية للدولة خلال الفترة من 27 ديسمبر 2009 إلى 3 يناير 2010، استجابة لدعوة معالي السيد رئيس الجهاز بهدف بحث أوجه التعاون بين الأجهزة الرقابية بالدول الصديقة والمنظمة الدولية (الانتوساي).
- وقد عقد معالي الضيف جلسة مباحثات رسمية مع معالي السيد/ عبد الله بن حمد بن سيف البوسعيدي رئيس جهاز الرقابة المالية للدولة، تم خلال الجلسة بحث أوجه التعاون بين الجهاز ومحكمة الرقابة بجمهورية النمسا وسبل تطوير العلاقات بينهما وتبادل المعلومات ومجالات التدريب بين الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الانتوساي، إضافة إلى تكثيف الدورات الشاملة وورش العمل المتخصصة في ميادين الرقابة.
- وقع معالي السيد/ عبد الله بن حمد بن حمد بن سيف البوسعيدي رئيس جهاز الرقابة المالية للدولة يوم الأربعاء 2010/2/10م اتفاقية لإنشاء مبنى جديد لجهاز الرقابة المالية للدولة الجديد. وقد روعي في تصميم المبنى الجديد للجهاز أن يلبي المستلزمات المستقبلية والمزج بين الأصالة والمعاصرة.

## ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين:

- نظم ديوان الرقابة المالية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورشة عمل حول "الدليل الاسترشادي لقياس التأثيرات المالية" خلال الفترة من 19 إلى 21 أبريل 2010، والتي هدفت إلى إكساب المشاركين المهارات اللازمة لتطبيق الدليل الاسترشادي لقياس التأثيرات المالية لتوصيات الدواوين، من خلال إتباع منهجية عملية لإبراز القيمة المضافة التي تقدمها هذه الدواوين، والتي تسهم في تفعيل الدور الذي تلعبه في الرقابة والمحافظة على المال العام.
- شارك ديوان الرقابة المالية بصفته ممثلاً عن المجموعة العربية في اجتماع فريق عمل مشروع دراسة القوانين الرقابية للأجهزة العليا للرقابة لتحديد تصنيفات المهام الرقابية والمنبثق عن لجنة المعايير المهنية التابعة لمنظمة الانتوساي ببروكسل يومي 28-29 يناير 2010. وقد تضمن المشروع جمع معلومات حول المرجعيات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأنظمتها المختلفة والتصنيفات المختلفة لمهام الرقابة من خلال التركيز على تعريف الجهات المشمولة بالرقابة ونطاق الرقابة والشروط المرجعية لتحديد نوعية المهمة الرقابية أو توقيتها، مضمون المهام الرقابية والمعايير الرقابية الواجب إتباعها عند تنفيذ المهمة الرقابية والرأي المهني أو النتيجة المتوقعة من المهمة الرقابية وطبيعة التقارير الرقابية وتوقيتها والفئة المستهدفة لاستخدام التقارير الرقابية الصادرة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- شارك ديوان الرقابة المالية ممثلاً عن المجموعة العربية في اجتماعات لجنة المعايير المهنية التابعة لمنظمة الانتوساي، وذلك في الفترة من 5-7 مايو 2010 بكوبنهاجن - الدنمارك. وقد تمت مناقشة عدد من المواضيع من أهمها تقرير دراسة القوانين الرقابية للأجهزة العليا لتحديد تصنيفات المهام الرقابية ومسودة استراتيجية رفع مستوى التوعية بأعمال لجنة المعايير المهنية، اللائحة المنظمة للجنة المعايير للفترة 2011 - 2013، كما تم استعراض تقارير اللجان الفرعية المنبثقة من اللجنة.

## ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية:

- رأس معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة الاجتماع السادس للجنة الشؤون المالية والإدارية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) الذي عقد في مدينة كراكاس بجمهورية فنزويلا خلال الفترة من 31/3 إلى 2/4/2010م، حيث تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، وهي كما يلي:
- النظر في تطوير إجراءات إعداد وتنفيذ ميزانية منظمة الانتوساي الحالية.
- دراسة مشروع الخطة الإستراتيجية الثانية للمنظمة من 2011-2016.
- دراسة تقرير فريق العمل الخاص بالتعاون مع مجموعة المانحين لدعم القدرات المؤسسية لأجهزة الرقابة المالية في الدول النامية.
- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة.

- رأس معالي رئيس ديوان المراقبة العامة وفد الديوان لحضور الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المنبثقة عن لجنة الشؤون المالية والإدارية المعنية بالشراكة بين مجتمع المانحين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) الذي عقد في مدينة مراكش بالملكة المغربية يومي 22-23 فبراير 2010م، وتم خلال هذه الاجتماعات بحث سبل وآلية التعاون والتنسيق بين مجتمع المانحين ومنظمة الانتوساي. ومن أبرز الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع ما يلي:

- آلية تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الجهات المانحة.

- صور التمويل.

- تشكيل اللجنة التوجيهية وتحديد اختصاصاتها.

- أساليب عمل اللجنة التوجيهية.

وقد تم اختيار رئيس ديوان المراقبة العامة لرئاسة اللجنة التوجيهية عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).

- شارك معالي رئيس الديوان في مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) حول تعزيز الرقابة المالية الحكومية من خلال تشجيع بناء القدرات وتعزيز النزاهة والاستقلالية، وفي اجتماع فريق عمل الانتوساي لسياسة الاتصال في النمسا خلال الفترة من 26-28 مايو 2010م. وقد قدم معاليه بصفته رئيسا للجنة الشؤون الإدارية والمالية في الانتوساي ورقة عمل بعنوان (أسس وآفاق التعاون بين الانتوساي والجهات الدولية) اشتملت على وصف لتاريخ التعاون بين الانتوساي والمنظمة الدولية الأخرى، والأسس التي تقوم عليها، وكذلك ماتضمنته مذكرة التفاهم التي وقعت مؤخرا بين الانتوساي والجهات المانحة من التزامات على الطرفين وآفاق التعاون والعمل المشترك التي أتاحتها هذه الاتفاقية للأجهزة الرقابية.

- شارك الديوان في الاجتماع الثامن عشر للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بدولة الكويت يومي 12 و13 يناير 2010م.

- شارك الديوان في الاجتماع العاشر للجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض يومي 23 و24 مايو 2010م.

- شارك عدد الديوان في ورشة العمل حول إستراتيجية اتصال وتواصل الأجهزة الرقابية مع الأطراف الخارجية، والتي نظمها ديوان المحاسبة بدولة قطر يومي 30 و31 مايو 2010م، ضمن خطة التدريب لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2010م.

## اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

- ضمن برنامج منظمة (GTZ) الألمانية خلال سنة 2010، شارك جهاز المراجعة المالية في المنتدى السنوي في الجزائر في الفترة من 27 إلى 2010/4/30 تحت "عنوان دور ومسئولية مختلف المتدخلين في رقابة الأداء والتسيير على الميزانية".
- في إطار الرفع من كفاءة الموظفين بجهاز المراجعة المالية تم تدريب عدد (50) موظف للحصول على الرخصة الدولية لاستخدام الحاسوب (ICDL).
- عقد اللقاء التدريبي حول (الرقابة على الدين العام) خلال الفترة من 11 إلى 2010/4/14 بمدينة طرابلس، وانتظم تحت إشراف جهاز المراجعة المالية وقد شهد اللقاء حضور مرشحي كامل الأجهزة الأعضاء بالاتحاد المغربي.
- عقد فريقا عمل الرقابة على البيئة والرقابة في ظل بيئة العمل الالكترونية اجتماعهما الأول خلال الفترة من 11 إلى 2010/4/14، بمدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- استضاف جهاز المراجعة المالية الاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الأعضاء في لجنة التنسيق المغربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث شمل البرنامج عقد الندوة العلمية حول (دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في مكافحة الفساد) وتقدمت الأجهزة المشاركة في الاجتماع بأوراق عمل تعكس تجربة كل جهاز في مجال الموضوع المطروح.
- في إطار النشاط الدولي للجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية، فقد شارك الأخ/ أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية والأمين العام للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المؤتمر الدولي حول (تعزيز الرقابة المالية)، والذي عقد بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في مدينة فيينا بالجمهورية النمساوية خلال الفترة من 26 إلى 2010/5/28.

## ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الوطنية الفلسطينية :

- التدقيق على الحساب الختامي للسلطة للعام 2008 :
- يقوم الديوان خلال هذه الفترة ولأول مرة بالتدقيق على الحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2008، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى والتي تختص بتوصيف دقيق للعمليات ومطابقتها وكذلك المرحلة الثانية التي تتضمن تقييم كفاءة ومثانة نظام الرقابة الداخلي لكل من النفقات والإيرادات إضافة إلى الفحص الجوهري على القروض والتسويات البنكية والمنح. وتم البدء بالمرحلة الثالثة والتي تعنى بالفحص الجوهري لكافة بنود النفقات والإيرادات. ومن الجدير ذكره أن عملية التدقيق على الحساب الختامي تجري بإشراف شركة ديلويت وبالتعاون مع محكمة المحاسبات النرويجية.

### - التحول من رقابة النظام إلى رقابة الأداء (نموذج التميز EFQM):

بعد الانتهاء من تقييم نظام الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان، كان لابد من الانتقال إلى رقابة الأداء بناء معايير الانتوساي وكذلك معايير ومتطلبات نموذج التميز المعتمد من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) وهو إحدى أهم الوسائل المعتمدة عالميا للارتقاء بمستوى أداء المؤسسات وتمكينها من التقييم الذاتي ومواكبة التطورات المتلاحقة في شتى المجالات وبالتالي تعزيز القدرات من أجل تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة والمستدامة بأقل التكاليف وبجودة عالية بما يحقق رضى المتعاملين وتنمية الموارد البشرية وتشجيع روح الإبداع وإطلاق الملكات والقدرات.

وقت تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من هذا النموذج داخل ديوان الرقابة وحصل في تقييمه النهائي على درجة (242) من العلامة الإجمالية للنموذج والتي تعادل 1000 نقطة. وبهذه العلاقة فإن ديوان الرقابة يقع ضمن فئة "الملتزمون بالتميز" حسب سلم التميز الخاص بالنموذج المعتمد من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)، ويقوم الديوان حاليا بتقييم أداء كافة الوزارات وفقا لمتطلبات هذا النموذج.

### - البناء المؤسسي وتعزيز القدرات:

تنظيم دورة تدريبية من قبل شركة متخصصة هي الأولى من نوعها حول "إعداد مقيمي EFQM" وذلك من اجل إعداد فريق متميز من داخل الديوان وتطبيق هذا النموذج على كافة المؤسسات الفلسطينية للارتقاء بالعمل المؤسسي.

## مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية

<a href="http://www.imf.org">http://www.imf.org</a> .	صندوق النقد الدولي
<a href="http://www.nao.org.uk/intosai/wgap/home.htm">http://www.nao.org.uk/intosai/wgap/home.htm</a>	لجنة المعايير الرقابية
<a href="http://www.sama.gov.sa">http://www.sama.gov.sa</a>	مؤسسة النقد السعودي
<a href="http://www.iasc.gov.uk">http://www.iasc.gov.uk</a>	موقع معايير المحاسبة الدولية
<a href="http://www.albankaldawli.org/">http://www.albankaldawli.org/</a>	مجموعة البنك الدولي
<a href="http://www.amf.org.ae/">http://www.amf.org.ae/</a>	صندوق النقد العربي
<a href="http://www.isdb.org/">http://www.isdb.org/</a>	البنك الإسلامي للتنمية
<a href="http://moheet.com/subject3.html">http://moheet.com/subject3.html</a>	موقع محيط - الصفحة الاقتصادية
<a href="http://www.juriguide.com/sites-droit">http://www.juriguide.com/sites-droit</a>	دليل مواقع الانترنت القانونية
<a href="http://www.afnor.org">http://www.afnor.org</a>	المؤسسة الفرنسية للمواصفات
<a href="http://www.imanet.org/">http://www.imanet.org/</a>	موقع متخصص في الإدارة والمحاسبة
<a href="http://www.theiia.org/">http://www.theiia.org/</a>	موقع معهد المراجعين الداخليين
<a href="http://www.itgovernance.com/index.php">http://www.itgovernance.com/index.php</a>	موقع مختص في تقنية المعلومات والحوكمة
<a href="http://www.auditnet.org/">http://www.auditnet.org/</a>	موقع مختص في تبادل المعارف والمعلومات في مجال تدقيق الحسابات
<a href="http://www.eurosai.org">http://www.eurosai.org</a>	المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة
<a href="http://www.asosai.org">http://www.asosai.org</a>	المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة
<a href="http://www.afrosai.org">http://www.afrosai.org</a>	المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة
<a href="http://www.arabosai.org">http://www.arabosai.org</a>	المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة



## شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

### أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاؤ بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المجموعة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

### ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

### ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلّة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعدّ المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمجموعة العربية.

## مجلة

### "الرقابة المالية"

مجلة دورية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة. كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المجموعة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية. وتوزع المجلة مجاناً على جميع الأجهزة الأعضاء في المجموعة وعلى المنظمات والهيئات التي لها نشاطات مماثلة لنشاطاتها أو التي تبادلها الإهداء بمنشوراتها. ويمكن لغير هذه الجهات الحصول على المجلة بالاشتراك وذلك باستيفاء القسيمة المرفقة وإرسالها إلى الأمانة العامة للمجموعة مرفوقة بما يفيد تحويل قيمة الاشتراك التي تبلغ أربعة دولارات للسنة الواحدة إلى حساب المجموعة.

هاتف: 71 78 00 40

فاكس: 71 78 00 29

المجموعة العربية للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة

الأمانة العامة

## مجلة "الرقابة المالية"

مجلة دورية متخصصة في الرقابة المالية والمحاسبة

شارع الطيب المهيري، عدد 87،

الطابق الأول، البلفدير

1002 - تونس

### قسمة اشتراك

اسم المشترك: .....

العنوان: .....

عدد النسخ المطلوبة: ( ) سنة الاشتراك:

مرفق طيه إعلام بتحويل بنكي بتاريخ / / بمبلغ ( ) دولاراً

أمريكا باسم "المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ARABOSAI) - حساب رقم

715102817/3 بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، 70 - 72 شارع الحبيب بورقيبة - تونس 1080

التاريخ والتوقيع

قيمة الاشتراك السنوي (لعدد): أربعة دولارات أمريكية

## قائمة الأجهزة الأعضاء في المجموعة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 6550333) - الفاكس: (00962 65533019) - العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 26359998) - العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: mprp@saiuae.gov.ae /saiuae@emirates.net.ae
- 3- ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: www.nac.gov.bh - البريد الإلكتروني: professionalsvcs@nac.gov.bh
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية - تونس - الهاتف: (00216 71 831033) - الفاكس: (00216 71 831019) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.nat.tn / Secretaire.General@courdescomptes.nat.tn
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 65516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz - البريد الإلكتروني: kbenmarouf@netcourrier.com/cabinet@ccomptes.org.dz
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 250144) - البريد الإلكتروني: cedb.djibouti@intnet.dj
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض رقم 11128 - الهاتف: (009661 4029255) - الفاكس: (009661 4043887) - العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa - البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /auditorgen@sudaudit.com
- 8- ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (0024911 778231) - الفاكس: (0024911 775340) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: icydixon@yahoo /nationalaudit@gmail.com
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار - دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013) - العنوان الإلكتروني: fsc1@mail.sy - البريد الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (00964 5372623) - العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com /bsa@bsairaq.net
- 12- جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الفلسطينية، ص. ب. 4059 - غزة - الهاتف: (0097022967715) - الفاكس: (0097059 9411222) - العنوان الإلكتروني: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: samar5003@hotmail.com /facb@facb.gov.ps
- 14- ديوان المحاسبة بولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (009744 382382) - الفاكس: (009744 8840138) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: info@abq.gov.qa
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني -
- 16- ديوان المحاسبة بولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (00965 24957777) - الفاكس: (00965 24957700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: diwan@sabq8.org - training@sabq8.org
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (009611 379830) - الفاكس: (009611 379831) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: info@coa.gov.lb
- 18- اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ميدان الظهرة، ص. ب. 2879 - طرابلس - الهاتف: (00218 21 4443070) - الفاكس: (00218 21 4440630) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (00202 4013956) - الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: (00202 2615813) - www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com
- 20- المجلس الأعلى للمحاسبات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (00202 37 563740) - الفاكس: (00202 37 563717) - العنوان الإلكتروني: (00202 37 711865) - www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma /ccomptes\_maroc@yahoo.com
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (00222 5255249) - الفاكس: (00222 5254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009671 443143) - الفاكس: (009671 443118) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: coca@coca.gov.ye - tech\_coop2007@yahoo.com

ISSN 0330-7689